تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت
خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٩م) "شبكة الأمان الاجتماعي نموذجاً"

إعداد

د. علاء علي علي الزغل

أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت
خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٩م) "شبكة الأمان الاجتماعي نموذجاً"

الملخص

تعد الحماية الاجتماعية وخاصة شبكة الأمان الاجتماعى ركناً أساسياً من أركان دولة الرفاه فى دولة الكويت خلال العقود الثلاثة السابقة، باعتبارها التزاماً أصيلاً من الدولة تجاه بعض الفئات الاجتماعية المستحقة بهدف حمايتهم من الفقر وتمكينهم من تحقيق مستوى معيشى أفضل.

وتهدف الدراسة إلى تحديد قضايا الاهتمام والأهداف والقيم والإجراءات والمستهدفين والتأثيرات الجوهرية والجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية فى الكويت خلال فترة التحليل (١٩٦٠ – ٢٠١٩).
وتشير نتائج الدراسة إلى قبول الفرض الأول "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل تحليلها. وقبول الفرض الثانى جزئياً "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية، وكذلك قبول الفرض الثالث جزئياً "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها فى المجتمع. وقبول الفرض الرابع "توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها خلال مراحل تحليلها.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية، شبكة الأمان الاجتماعي، تحليل السياسات

Abstract

Social protection, especially the social safety net, is a fundamental pillar of the welfare state in the State of Kuwait during the past three decades, as it is an inherent obligation of the state towards some deserving social groups with the aim of protecting them from poverty and enabling them to achieve a better standard of living.

The study aims to identify issues of concern, goals, values, procedures, targets, essential effects and application aspects of social protection policies during the analysis period (1960-2019).

The results of the study indicate the acceptance of the first hypothesis, “There are statistically significant fundamental differences between issues of concern for social protection policies. Partly accepting the second hypothesis “There are statistically significant fundamental differences between the goals and values related to social protection policies, as well as partially accepting the third hypothesis.” There are statistically significant differences between the application aspects of social protection policies and the results of their implementation and their impact on society the fourth hypothesis is accepted. There are statistically significant fundamental differences between the expected interactions between social protection policies and the forces affecting their development and implementation during the stages of their analysis.

Keywords: Social protection, social safety net, Policy analysis.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

تعد التنمية في جوهرها عملية مجتمعية مخططة، تهدف إلي تحسين نوعية الحياة للإنسان، وتحقيق الرفاهية، وخاصة للفقراء والمهمشين، والتنمية كعملية واعية ومتعمدة، تسعي لتحديد الأهداف والغايات وتنفيذ البرامج لتحقيق هذه الأهداف، مع مراعاة القيم الاجتماعية والثقافية، والمتغيرات الاقتصادية في المجتمع (Alice, 2008, p:375).

ويعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. ومما لا شك فيه أن القضاء على الفقر أو الحد منه هدف لا تختلف حوله الدول والمجتمعات، ويمكن فهم الهدف المحوري لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بأنه القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وهو ما يعرف بالفقر متعدد الأبعاد (التعليم والصحة ومستوى المعيشة).

لذا فإن الحاجة الآن إلى استراتيجية متكاملة للحماية والأمان الاجتماعي والحد من الفقر تستوجب تطبيق خطط وسياسات تتحرك باتجاه تحقيق المزيد من المساواة في توزيع الثروة والدخل وتوفير الحماية الاجتماعية، وتمكين الفقراء ومشاركتهم (السروجي، ٢٠١١، ص١٨).

وتعتبر الحماية الاجتماعية واحدة من المكونات الأساسية للسياسة الاجتماعية المتكاملة والشاملة، وتقوم السياسات الاجتماعية على مبادئ حقوق الإنسان فتقود إلى تحقيق التنمية الاجتماعية (عبد الصمد، ٢٠٠٩، ص١٧). وفى ضوء ذلك، فعلى السياسات الاجتماعية أن تقر بحقوق كل مواطن بالاستفادة من الحماية الاجتماعية دون تمييز أو تفرقة، وربطها مع السياسات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك سوق العمل، والتعليم، والصحة وغيرها.

والحماية الاجتماعية كنظام اجتماعي تمثل أحد القضايا الهامة والضرورة لكل أفراد المجتمع فمن خلالها يعيش الإنسان فى أمن واستقرار وطمأنينة، وكل شخص يحتاج إلى الحماية من المخاطر الاجتماعية كالفقر، كما أنها تشير إلى الأفعال والسلوكيات التى تعزز قدرة الفقراء فى تنمية معارفهم وسلوكياتهم وإدارتها بصورة أفضل نحو المخاطر والصدمات التي يتعرضون لها، فالحماية الاجتماعية تساعد فى تعزيز التمكين من خلال زيادة التوعية بإدارة المخاطر (غريب، ٢٠١٩، ص١). ولكي يتم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية يجب أن تشمل كافة أفراد المجتمع عن طريق القدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة وتسهيل الإجراءات الائتمانية التابعة لها، والسعي إلى الاستثمار المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن (هاشم، ٢٠١٤، ص١٢).

وتتشكل الحماية الاجتماعية من مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء، من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرة على المطالبة والضغط بهدف تحقيق"التحرر من الحاجة والخوف" وتزويدهم بما يؤكد حقوقهم في العيش بكرامة، بما يضمن الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوافق النفسي (عبد الصمد، ٢٠٠٩، ص١٧). وأصبحت السياسات الفاعلة للحماية الاجتماعية تحتل مركز الصدارة كما لم يحدث من قبل. وحيث إن عالمنا الذي تحكمه العولمة لايزال يرزح تحت وطأة الانكماش الاقتصادي. فإن بلدان قليلة هي التي نجت من الاضطرار إلى مكافحة عواقب ذلك على شعوبها، والمتمثلة في صدمات اقتصادية غير متوقعة وتوقعات غير ملباة لوظائف جيدة (البنك الدولي، ٢٠١٠، ص٣).

وتتداخل نظم الحماية الاجتماعية أكثر من أي نظم أخرى في السياسات العامة مع النسيج الاجتماعي لبعض المجتمعات. وتتأثر أشكال الحماية الاجتماعية في مختلف البلدان بالتقاليد والمعتقدات والمعايير والقيم السائدة. وتتكامل النظم الرسمية دوماً مع مجموعة واسعة من أشكال الدعم المقدم إما من القطاع الخاص، وإما من المؤسسات الدينية، وإما من منظمات المجتمع

المدني والمؤسسات التجارية. غير أن هذا الدعم يختلف في الحجم والقدرات، وعلى أساسه يحدد طابع مختلف مكونات الحماية الاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص١).

وبعد ما كانت الحماية الاجتماعية ناتج متوقع لتطورات السياست الاقتصادية، أصبحت الآن عنصر من عناصرها لابد من أخذه في الاعتبار عند تنفيذ السياسات الاقتصادية الموضوعة، وهو ما جعلها تأخذ شكلاً آخر من الاهتمام وأصبح للبعد الاجتماعي شأن خاص عند تنفيذ السياسات. لذلك لابد أن يكون الأساس في الحماية الاجتماعية هو ضرورة جعلها حافظ أساسي لزيادة الإنتاجية وأن تكون حماية للبشر وليست ولاية عليهم وأن تحقق لهم الإغناء ولس مجرد المساعدة على الاكتفاء، وذلك باعتبارها وسيلة للاستثمار في رأس المال البشري (طنش، ٢٠١١، ص٤٦٧). وسنتنج من ذلك أن وجود منظومة حماية اجتماعية شاملة ومتكاملة ومستدامة هي نتيجة طبيعية ومباشرة لوجود منظومة اقتصادية فعالة ومستدامة.

كما يرى البعض أن الحماية الاجتماعية جزء أساسي فى منظومة إدارة المخاطر الاجتماعية، وتشمل مجموعة من التدخلات التي تحمى الضعفاء من مخاطر سبل العيش، ويعرفها البعض، "بأنها مجموعة من الخدمات الاجتماعية بما فى ذلك الضمان الاجتماعى، والتي تقدم للفئات الضعيفة في المجتمع(Julie, 2014, p:38) . والواقع أن الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة قد أضحت نظاما لتعزيز رأس المال البشرى الذي يعتبر هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الإنمائية، وفى هذا السياق ينبغي البحث عن آليات تُمكن الفئات الضعيفة وتساعدهم على المشاركة فى عملية التنمية.

والحماية الاجتماعية ليست حديثة العهد، بل هي فكر وممارسة قديمة قدم التاريخ ذاته، اعترفت بها وأقرتها كل الديانات السماوية، وأكدتها كل المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية والخليجية، وكانت أهم المبادئ التي نصت عليها دساتير الدول مهما كان شكل الحكم فيها.

ولذا تكرس الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الحق فى الحماية الاجتماعية، حيث نصت المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ على أن" لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي (www.un.org,2019). كما تؤكد خطة التنمية المستدامة العالمية لعام ٢٠٣٠ على أن هذه الحماية الاجتماعية ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤثر أنظمة الحماية الاجتماعية وتصميمها ونطاق تغطيتها في تشكيل التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وهيكلية سوق العمل ومكافحة الفقر والتخفيف من حدته، إضافة إلى القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية في أي مجتمع. ولكي تكون أنظمة الحماية الاجتماعية فعالة، ينبغي أن تدمج في النطاق الأوسع للسياسات الاجتماعية. ويتطلب هذا الدمج تعاوناً وثيقاً للمؤسسات الحكومية فيما بينها على المستويات المركزية والمحلية، ومع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني"(الأمم المتحدة، ٢٠١٩، ١١٧).

وتمثل الحماية الاجتماعية وخاصة شبكة الأمان الاجتماعي ركناً أساسياً من أركان دولة الرفاه في دولة الكويت خلال العقود الثلاثة السابقة باعتبارها التزاماً أصيلاً من الدولة تجاه بعض الفئات الاجتماعية المستحقة، حيث طبقت سياسات وبرامج تنموية متعددة لتوفير الحماية الاجتماعية للمستحقين من فئات المجتمع بهدف حمايتهم من الفقر وتمكينهم من تحقيق أفضل مستوى معيشي ممكن والتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

والدولة كفاعل يضطلع بمسئولية الحماية الاجتماعية، حيث تُعد الدولة فاعلاً محورياً عليه مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع وحماية أفراده من المواطنين، ولكن هناك أطراف فاعلين مشاركين مع الدولة في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء في المجتمع وهي منظمات المجتمع المدني من خلال مسئوليتها الاجتماعية التي تستهدف الارتقاء بالواقع الاجتماعي وتقليص مساحة التهميش الاجتماعي للفقراء في المجتمع (ليلة، ٢٠١٠، ص١٨٧).

ولقد تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية نظام وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية. حيث **ركزت بعض الدراسات على نظم وبرامج الحماية الاجتماعية**، منها دراسة (**Armando,2011**) حيث ترى أن برامج الحماية الاجتماعية تسعي إلى مواجهة الفقر والفاقة الشديدة من خلال المنظورات الجديدة التي ساهمت في ظهور برامجِ المساعدة الاجتماعية في الدول النامية. بينما توصلت دراسة (**موسى، 2005**) إلى أن برامج التصحيح الاقتصادى لها بعض الآثار السلبية على البعد الاجتماعي في الدول النامية، مثل زيادة حجم ومعدلات البطالة وتخفيض الأجور والدخول الحقيقية لقطاع عريض من الشعوب النامية. كما أوصت دراسة (**Zitha, 2013**) بضرورة توفير سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً للتخفيف من حدة أثر التغييرات الاقتصادية على الأسر وعدم امتداد هذه الآثار على الأجيال القادمة.

كما ركزت دراسة(**Ariel, et al, 2014**) على أن الحماية الاجتماعية يجب ان تكون على جدول أعمال أجندة أهداف التنمية التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. في حين توصلت دراسة(**Marianne & Sophie, 2014**) من خلال تطبيق نظريات المواطنة على الحماية الاجتماعية إلى أن الواجبات لا يجب أن تتحملها الدولة وحدها وأن تفرض على المواطنين حقوقاً مشروطة، ومن ثم فأن سياسات الحماية الاجتماعية المستدامة تعزز دور المواطنين بصفتهم أصحاب الحقوق والواجبات.

وهناك دراسات تناولت تحليل سياسات الحماية الاجتماعية، منها دراسة (**خزام، 2004**) حيث هدفت الدراسة إلى تحديد التطورات التي طرأت على سياسة التأمينات الاجتماعية في مصر خلال الفترة ١٩٣٦-٢٠٠١، وتوصلت الدراسة إلى محددات مقترحة لسياسة بديلة للتأمينات الاجتماعية في مصر، وهي الأغراض، التشريعات، طرق التمويل، أنواع البرامج، وسائل التنفيذ. في حين استهدفت دراسة (**العبيدي، 2009**)التعرف على نظام الحماية الاجتماعية في لبيبا لتحديد ملامحه من خلال ما تتضمنه السياسة الاجتماعية من تشريعات اجتماعية، وكان من أهم نتائجها أن نظام الحماية الاجتماعية يواجه العديد من المعوقات الخاصة بالإدارة التشريعية وآليات تنفيذها في المؤسسات الخدمية المختلفة. بينما توصلت دراسة (**طنش، 2011**) إلى ان الدستور المصري يشمل العديد من المواد التي تحتوى على برامج الحماية الاجتماعية، وأوصت الدارسة على أهمية وجود سياسة اجتماعية متكاملة تسعى الى تكامل أطر الحماية الاجتماعية في مصر. وقد أوصت دراسة (**عبد اللطيف، 2014**) بضرورة تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية ومراقبة تأثيرها على الفقراء، والاستفادة من المدخل الوقائي ومدخل التدخل المبكر كأساس لبرامج الحماية الاجتماعية في الوطن العربي.

كما أوصت دراسة (**حمود، 2014**) بضرورة ربط شبكات الأمان الاجتماعي بالإطار الأوسع للسياسات الاجتماعية للدولة، بحيث تشكل برامجها جزءاً من رؤية اجتماعية متكاملة ضمن إطار اجتماعي اقتصادي أوسع، وذلك لضمان فعاليتها فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة. بينما توصلت (**الرشيدي، 2015**) إلى أهمية الشراكة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من أجل صنع وتنفيذ سياسات للحماية الاجتماعية للشباب والتي تهدف لتمكينهم وإشباع احتياجاتهم والحد من مخاطر مشكلة الهجرة غير الشرعية. وضرورة تشجيع دور القطاع الخاص في دعم سياسات الحماية الاجتماعية كمدخل هام في الحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية. في حين استهدفت دراسة (**الحديدى، 2015**) التعرف على سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الخاصة بالأسر الفقيرة في مصر، وقد توصلت إلى رؤية

مستقبلية لتدعيم برامج الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والمهمشة بهدف تمكين تلك الأسر من مواجهة الفقر والبطالة والارتقاء بكافة الخدمات الاجتماعية.

وفى ضوء ذلك، وإنطلاقاً من رؤية ٢٠٣٥ "كويت جديدة" ومراجعة الدولة لدورها، والسعي نحو اقتصاد متنوع مستدام، فإن تغييراً حتمياً سوف يطرأ على السياسة الاجتماعية، مما يتطلب ضرورة تطوير أوتغيير سياسات الحماية الاجتماعية من شمول كل الفئات وعدم الترابط بين التحويلات النقدية والعينية وأهداف التنمية المتنوعة إلى التكامل والتركيز والتوجيه نحو فئات معينة، وأن يصبح القطاع الخاص والمجتمع المدني شريكين أساسيين في تمويلها وتوجيهها وتفعيلها وتحويلها إلى أداة منتجة في بعض جوانبها.

تحليل واستنتاج من الدراسات السابقة:

١. اتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية نظم وبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية في كافة الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة مع التركيز على شبكة الأمان الاجتماعي.
٢. كما اتفقت معظم الدراسات على أن برامج الحماية الاجتماعية تُعد في إطار سياسة استخدامها للتخفيف من حدة الفقر التي شأنها مساعدة الفقراء على مواجهة مشكلاتهم. في حين ركزت بعض الدراسات على أن نظم وبرامج الحماية الاجتماعية تساهم في التغلب على الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة على البعد الاجتماعي وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.
٣. ركزت بعض الدراسات السابقة على أهمية تحليل السياسات الاجتماعية للمجتمعات من تشريعات اجتماعية تتعلق بالقطاعات الخدمية المختلفة التي تمثل نظام الحماية الاجتماعية، والاهتمام بوضع خطط وطنيةلتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية بهدف حماية الفقراء أثناء الأزمات.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المجال المكاني، حيث أنها تتناول تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في إحدى دول الرفاه إلا وهي دولة الكويت، حيث تعتبر أول دراسة في هذا المجال وذلك في حدود علم الباحث، وهذا يوضح أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة.

بناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة على النحو التالي:

١. تحديد قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال فترات التحليل.
٢. تحديد الأهداف والقيم والإجراءات والمستهدفين وعوائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية المتعلقة خلال مراحل التحليل.
٣. تحديد الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية خلال فترات التحليل ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع الكويتي خلال مراحل التحليل.
٤. تحديد التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية وبين القوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات خلال مراحل التحليل.

ثانياً: أهمية الدراسة:

١. أصبحت الحماية الاجتماعية جزءاً أساسياً فى أجندة التنمية فى مختلف الدول بصفة عامة وفى أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بصفة خاصة باعتبارها من المكونات الأساسية للسياسة الاجتماعية المتكاملة والشاملة التي تؤدى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

٢. تعد الحماية الاجتماعية استثماراً لا عبئاً؛ فمعظم الدول، حتى أفقرها، تستطيع تحمل تكلفة برامجها. ولا تقتصر عوائد أنظمة الحماية الاجتماعية المصممة والمنفذة بإتقان على إحداث عدة منافع إنتاجية واجتماعية، بل إنها قد ترفع معدل النمو الاقتصادي المحلي.
٣. اتساع وتعقد التحديات التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في دولة الكويت، وذلك لأن أغلب الفئات المستهدفة ليس من الفقراء فقط، بل هي فئات خاصة، لذلك تحولت تلك السياسات من سياسات معالجة أو الوقاية من الفقر إلى سياسات رعاية الفقر، حيث يوجد أعداد كبيرة وهمية وغير فقيرة مشمولة بنظام الحماية الاجتماعية.
٤. رغم الجهود المبذولة من أجل بناء وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية في دولة الكويت إلا أنها مازالت تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحقيق فاعليتها خاصة في الاستثمار في رأس المال البشري. وكذلك العمل على توسيع نطاق المشاركة المجتمعية من خلال إعطاء دور أكبر لشركاء التنمية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية، ومن ثم المشاركة في تنفيذ سياساتها ونظمها وبرامجها.
٥. تحليل سياسات الحماية الاجتماعية يساعد صانعى السياسات الاجتماعية ومتخذي القرار في دولة الكويت على التعرف على الوضع الراهن للحماية الاجتماعية في ظل السياسات الحالية، والحاجة إلى تعديل وتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة بما يتناسب مع احتياجات المجتمع الكويتي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. تحديد قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل التحليل.
٢. تحديد الأهداف والقيم والإجراءات والمستهدفين وعوائد تنفيذ لسياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل التحليل.
٣. رصد الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع الكويتي خلال مراحل التحليل.
٤. تحديد التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ تلك السياسات خلال مراحل التحليل.
٥. التوصل إلى مقترحات سياسات بديلة للحماية الاجتماعية بما يتلاءم وحاجات المجتمع الكويتي.

رابعاً: فروض الدراسة

١. **الفرض الأول:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل تحليلها ".
٢. **الفرض الثاني:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال مراحل تحليلها ".
٣. **الفرض الثالث:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع خلال مراحل تحليلها ".
٤. **الفرض الرابع:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها في دولة الكويت خلال مراحل تحليلها ".

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١. **مفهوم التحليل "Analysis"**

عرف قاموس **Oxford** التحليل بأنه نوع من أنواع الفعل الذي يلجأ إلى تحديد العناصر المكونة لهيكل ما، بهدف إخضاعها لفحص مفصل، وصولاً لشكل من أشكال بيان النتيجة (Della, 1993, p:26). بينما عرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، التحليل اجتماعياً بأنه فحص شامل للوقائع الاجتماعية المعقدة للتمييز بين أجزائها المختلفة وتحديد علاقة كل جزء بالآخر وعلاقة كل جزء بالكل، مما ينتج عنه وصف منهجي للعلاقات الاجتماعية مع بعضها البعض وفقاً للتصنيف الشكلي والموضوعي (بدوي، ١٩٩٣، ص ٣٨١). في حين يرى قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، أن

التحليل هو عبارة عن دراسة منظمة وبحث للعناصر أو الأجزاء المكونة لأي شيء، وعلاقة هذه العناصر أو الأجزاء ببعضها البعض (السكري، ٢٠٠٠، ص٣٥).

ونقصد بمفهوم التحليل في هذه الدراسة، بأنه عبارة عن جهد هادف يوصل محلل السياسات الاجتماعية إلى نقاط القوة ونقاط الضعف وأسبابهما بكينونة الشيء المحلل.

٢. مفهوم الحماية الاجتماعية: Social Protection

تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة فرعية من الإجراءات العامة التي تساعد على مواجهة الأخطار والضعف والفقر المدقع (وزارة التنمية الدولية البريطانية، 2019). وكذلك تعرف الحماية الاجتماعية، بأنها مجموعة من المؤسسات والتدابير والحقوق والالتزامات والتمويلات التي تهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، وتوفير أمن الدخل للمساعدة على مواجهة مخاطر الحياة الكبرى (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٥، ص ٨). كما يمكن تعريف الحماية الاجتماعية، بحيث تشمل مجموعة البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل أو انقطاعه المفاجئ، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية للسكان على النحو المطلوب، بما يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر (United Nations, 2001, p:3).

ويعد المفهوم الأعم للحماية الاجتماعية يشمل كل ما شأنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية بمفهوم تحقيق التوافق بين أفراد المجتمع لحماية المجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات، ويشمل هذا الأفراد والأسر والمجتمعات، حيث يعتبر معالجة الفقر شكل من أشكال الحماية (النملة، ٢٠١٤، ص ٢).
ونقصد بمفهوم الحماية الاجتماعية فى هذه الدراسة: نظام للحماية والأمان الاجتماعي مبني على الحقوق والواجبات أكثر شمولاً وتكاملاً واستدامة، يشمل مجموعة من النظم والبرامج لتلبية احتياجات المستفيدين وفق رؤية الدولة ٢٠٣٥ " كويت جديدة". توفرها الدولة للمستحقين من فئات المجتمع، بهدف وقايتهم من الفقر، وتمكينهم من تحقيق أفضل مستوى معيشي، والاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير فرص للتأهيل والتدريب والتشغيل لتحفيزهم للخروج من الشبكة كلما أمكن والاعتماد على الذات. كل ذلك بالتنسيق والتعاون مع شركاء التنمية (القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني).

٣. مفهوم سياسات الحماية الاجتماعية Social Protection Policies

تعبر السياسة الاجتماعية عن "مجموعة من القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة والمؤسسات المختصة بهذا الشأن، والتي تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي، وتحقيق إنجازات تنموية محددة تمس الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في المجالات الاجتماعية المتداخلة كالتعليم والصحة والتشغيل والمأوى، وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد، وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته" (حمودة، ٢٠١٠، ص ٤).

وتعرف سياسات الحماية الأجتماعية بأنها تلك السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل بسبب المرض أو كبر السن وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الاقتصادية المختلفة (United Nations, 2002, pp:153-154). كما تعرف بأنها، مجموعة السياسات والبرامج سواء منها الحكومية أو الخاصة، والهادفة إلى التعريض عن إنعدام الدخل من العمل أو

إنخفاضه إلى حد كبير وتقديم المساعدة إلى الأسر ذات الأطفال وتوفير الرعاية الصحية والإسكان للمجتمع. (عيسى، ٢٠٠٧، ص ٩١). في حين يعرفها البعض بأنها مجموعة من السياسات العامة التي يقدمها المجتمع لأفراده ليحيمهم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن غياب دخل ثابت ومستمر، أو تلك الناتجة عن ظروف حياة خاصة كالمرض والإعاقة وإصابة العمل والبطالة والشيخوخة والترمل وذلك من خلال تكوين مظلة اجتماعية لتحقيق الأمن الاجتماعي من ناحية، وضمان حقوق المحرومين المعوزين من ناحية أخرى (الحديدي، ٢٠٠٥، ص ٢٦)

ونقصد بمفهوم تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في هذه الدراسة على النحو التالي:

- تحديد ووصف التشريعات والقوانين والقرارات الصادرة بشأن نظام الحماية الاجتماعية.
- تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية من خلال خطط تتضمن نظم وبرامج الحماية الاجتماعية.
- يتم تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في إطار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الكويتي.
- يساهم تحليل مضمون التشريعات والقوانين والقرارات في مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية بالمجتمع الكويتي بما يساهم في تعديل وتطوير تلك السياسات مستقبلاً أو وضع سياسات بديلة.

سادساً: الإطار النظري للدراسة:

١. الحماية الاجتماعية:

قامت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩ بتبني مبادرة دولية لتحقيق الحماية الشاملة لدى الأعضاء، حيث جاء مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية Social Protection Floor مبادرة ضمن مبادرات عديدة أطلقتها منظمة الأمم المتحدة، وتعنى مجموعة من الضمانات الأساسية المحددة على الصعيد الوطني وبخاصة في مجال الضمان الاجتماعي التي تؤمن الحماية وتهدف إلى الوقاية أو التخفيف من وطأة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وينبغي على الأقل أن تضمن هذه الضمانات حصول جميع المحتاجين خلال حياتهم على الرعاية الصحية الرئيسة وأمن الدخل الأساسي (الكردي، ٢٠١٤، ص ١٥)

أ. أهداف الحماية الاجتماعية: (جوانا، ٢٠١٢، ص ٦).

- **تحسن المستويات المعيشية:** من خلال الحماية من الفقر المدقع والتخفيف من الفقر.
- **تعزيز القدرة على التعافي من الصدمات الاقتصادية:** من خلال مساعدة الأسر على التغلب على تأثيرات الصدمات السلبية على الفقراء والمهمّشين.
- **الإدماج الاجتماعي:** من خلال تمكين الاستثمار في رأس المال البشري (مثل دعم الحضور المدرسي والتغذية الأفضل للأطفال).

ب. وظائف الحماية الاجتماعية: (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٠، ص ص٥- ٦):

- **وظيفة مظلة الأمان،** التي ينبغي أن تضمن تزويد كل فرد من أفراد المجتمع يواجه الفاقة بالحد الأدنى لمستوى الإيرادات النقدية، وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، مما يتيح للفرد حياة اجتماعية ذات مغزى.
- **وظيفة الحفاظ على الدخل،** والتي تتيح لأفراد المجتمع النشطين اقتصادياً، أو جميع المقيمين، بناء الاستحقاقات التي تسمح لهم بالحفاظ على مستوى جيد من المعيشة أثناء فترات البطالة أو المرض أو الولادة أو الشيخوخة أو العجز أو الوراثة، وحين يتعذر الحصول على أشكال أخرى من الإيرادات والنشاط.

ج. مكونات الحماية الاجتماعية: (البنك الدولي، ٢٠١٠، ص ص ٨-٩).

- **شبكات الأمان الاجتماعي:** وهي برامج التحويلات غير القائمة على أساس دفع الاشتراكات والتي تستهدف الفقراء، مثل: (التحويلات النقدية سواء المشروطة أو غير المشروطة، التحويلات العينية، برامج الرفاهة الاجتماعية المشروطة).

- **التأمين الاجتماعي:** يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة، وهي أنظمة تحقق المنافع على أساس الاشتراكات المدفوعة مثل: (التقاعد، التأمين ضد البطالة، التأمين الصحي).
- **تدخلات سوق العمل:** هي السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز العمالة والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال، وهي تدخلات تهدف إلى تحسين نتائج التشغيل مثل:(برامج بناء المهارات، البحث عن وظائف والمساعدة في مطابقة المهارات مع الوظائف، أنظمة العمل).

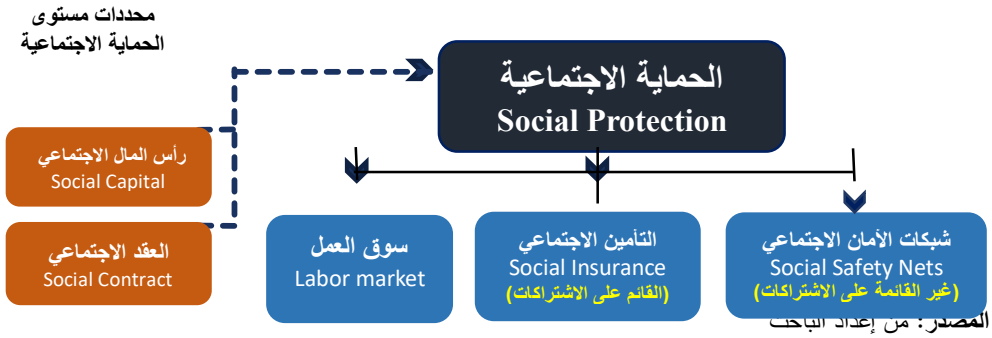

المصدر: من إعداد الباحث

شكل (١): مكونات بالحماية الاجتماعية

وفى ضوء الشكل السابق، فإن الحماية الاجتماعية تمثل السياسة العامة التي تتدرج تحتها عدد من السياسات الفرعية، مثل: شبكات الأمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي، وسياسات سوق العمل. كما تقوم هذه السياسة على مبدأ أساسي مؤداه تبادل الالتزامات بين طرفين يقوم فيها الطرف الأول بإعطاء المساعدة للطرف الثاني (الفئات الأكثر عرضة للمخاطر) بشرط قيام الأخير بإجراءات من شأنها بناء قدراته وتوسيع الخيارات المتاحة أمامه ومن ثم الخروج من دائرة الفقر مستقبلا. كما أن مستوى الحماية الاجتماعية الذي يسود المجتمع في فترة ما يتحدد وفقا لكل من العقد الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي السائد في المجتمع. ويوضح الجدول التالي مقارنة بين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤، ص ١٠).

جدول (١): مقارنة بين الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي

الحماية الاجتماعية	شبكات الأمان الاجتماعي
الرعاية الاجتماعية مكون أساسي للعقد الاجتماعي بين الفرد والدولة.	الرعاية الاجتماعية هي خدمات تعويضية تمنح للفقراء والمتضررين من اقتصاد السوق لفترة زمنية محددة.
شامل بمعنى أنه مكون أساسي لجميع الأفراد الحق بالحماية الاجتماعية من دون أي شكل من أشكال التمييز	مجتزأ، أي أنه يستهدف فقط شرائح محددة من المجتمع ولفترة محدودة.
ذو بعد تنموي، حيث أنه يضع مكونات الحماية الاجتماعية (تعليم، صحة، عمل، غذاء) في إطار تمكين الأفراد والجماعات من النمو والازدهار والتحول إلى طاقات منتجة.	ذو بعد ريعي للمستفيد، حيث غالباً ما يكون لشبكات الأمان الاجتماعية آثار عكسية بما لا يحفز المستفيدين من برامج الاستهداف على تغيير أحوالهم.
يعيد الاعتبار الى العمل كحق من حقوق الإنسان ما يدعم سياسات سوق العمل.	يحيد الحق بالعمل عن الميدان الاجتماعي ويتقاطع مع سياسات النمو الريعي غير المنتج لفرص العمل.
يحفز الإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال تكامله مع سياسات سوق العمل.	يستنزف الأموال العامة بطريقة أقل إنتاجية.

وفى ضوء ذلك، فأن الحماية الاجتماعية أشمل وأعم من شبكات الأمان الاجتماعي، حيث تعد شبكات الأمان الاجتماعي مكون من مكونات الحماية الاجتماعية.

د. مستويات عمل نظم الحماية الاجتماعية:

تعمل نظم الحماية الاجتماعية على ثلاث مستويات مترابطة ومتكاملة وهي: (الإدارة، البرنامج، السياسات)، وتعمل معاً لتوفير المرونة والإنصاف والفرص، وتتشارك في الغالب في أنظمة إدارية تعد بمثابة العمود الفقري للحماية الاجتماعية. ويوضح الشكل التالي مستويات عمل نظم الحماية الاجتماعية (البنك الدولي، ٢٠١٠، ص ١١).

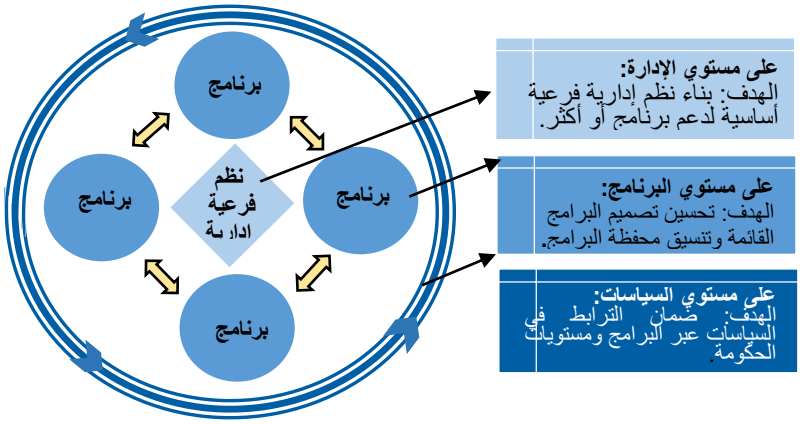

المصدر: البنك الدولي: استراتيجية الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢-٢٠٢٢.

شكل (٢) مستويات عمل نظم الحماية الاجتماعية

٢. سياسات الحماية الاجتماعية:

للسياسة الاجتماعية ثلاثة أبعاد، هي: الحماية الاجتماعية، الاستثمار في البشر، دعم التنمية الاجتماعية، ويوضح الشكل التالى أبعاد السياسة الاجتماعية (United Nations, 2009, p:9).

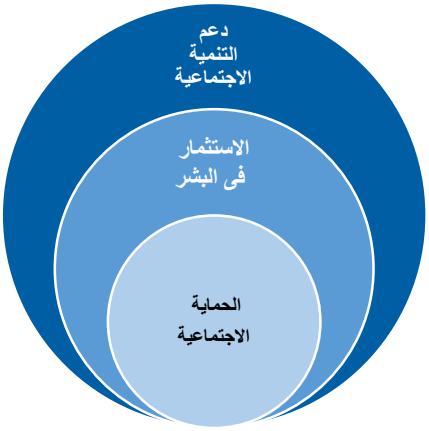

الدائرة الكبرى: السياق الأوسع للسياسة الاجتماعية، ويتثمل فى دعم التنمية الاجتماعية.

الدائرة الوسطى: النهج الموسع للسياسة الاجتماعية، بما في ذلك الوصول للصحة والتعليم وفرص العمل، والاندماج في سوق العمل، والوصول للخدمات الاجتماعية. حيث تعبر هذه الدائرة عن فكرة الاستثمار فى البشر.

الدائرة الصغرى: الشكل التقليدي لأهداف الحماية الاجتماعية وهو، التخفيف من حدة الفقر والتخفيف من حدته ضد المخاطر.

المصدر: من إعداد الباحث

شكل (٣) أبعاد السياسة الاجتماعية

يتضح من الشكل السابق، أن الدائرة الصغرى تمثل الشكل التقليدي لأهداف الحماية الاجتماعية وهما، التخفيف من حدة الفقر والتخفيف من حدته ضد المخاطر، والتي شكلت جوهر السياسة الاجتماعية بمفهومه الضيق، في حين تمثل الدائرة الوسطى النهج الموسع للسياسة الاجتماعية، بما في ذلك الوصول للصحة والتعليم وفرص العمل، والاندماج في سوق العمل، والوصول المادي للخدمات الاجتماعية، حيث تعبر هذه الدائرة عن فكرة الاستثمار على نطاق أوسع في البشر كعنصر أساسي من عناصر الوظيفة الاقتصادية للسياسة الاجتماعية. وتمثل الدائرة الكبرى السياق الأوسع للسياسة الاجتماعية، ويتمثل في دعم التنمية الاجتماعية، حيث تهدف إلى إزالة الحواجز وتوفير الظروف اللازمة لقضايا الإنصاف والمساواة ومشاركة متساوية لجميع المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية في عملية التنمية.

أ. أهمية تحليل سياسات الحماية الاجتماعية: (السروجي، ٢٠١٢، ص ٢٣٢).

- الوقوف على الآثار والتغييرات الناتجة عن تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية، بما يساعد في تحديد فعالية الرعاية الاجتماعية من تحقيق الأهداف، والتغيير في العمل الاجتماعي العام في المجتمع وتوجيهه.
- تساعد في إحداث تغييرات في سياسات الرعاية الاجتماعية القائمة، بما يساهم بصورة مباشرة في تدعيم فعاليتها في تحقيق الأهداف.
- يساعد تحليل المضمون في توفر دلالات كمؤشرات لقياس الآثار الناتجة عن تطبيق سياسات الرعاية الاجتماعية، وتفاعل وجهود الأفراد والجماعات والمجتمعات على تحقيق الأهداف.
- تساعد في صنع وصياغة سياسات رعاية اجتماعية جديدة، وتحديد القضايا التي يجب أن تركز عليها، وكذلك أساليب وإجراءات تحقيق الأهداف، وركائز وعناصر سياسات الرعاية الاجتماعية، وتحديد من المستهدفين من الرعاية الاجتماعية.

ب. أهداف سياسات الحماية الاجتماعية

تضطلع الحماية الاجتماعية بأربعة أدوار في السياسة التنموية: (Margaret, 2009, p:42)

- إعادة توزيع الدخل على الفئات الأشد فقرا والأكثر تعرضاً للمخاطر، وما لذلك من تأثير مباشر على الفقر وعدم المساواة.
- تمكن الأسر المعنية من الاستثمار بشكل أفضل في المستقبل سواء في رأس المال البشري أو سبل عيش المستفيدين.
- تساعد الأسر المعنية على إدارة المخاطر (بيع الممتلكات، تحمي الأسرة وتعزز استقلاليتها، اتاحة خيارات أفضل).
- تتيح للحكومات باتخاذ خيارات إدارية وإصلاحية تدعم الفعالية والنمو.

ج. نموذج تحليل سياسات الحماية الاجتماعية:

تتعدد نماذج تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية مثل، نموذج"ماكلنز ديتريش"، ونموذج "فريمان وشيرود"، ونموذج "نيل جلبرت وهاري سكبت"، ونموذج "ديفيد جيل"، وفى ضوء تلك النماذج، تعتمد هذه الدراسة على نموذج "**دافيد جيل**" باعتباره أنسب النماذج لتحليل سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت وفقاً للبيانات المتاحة، حيث وضع مجموعة من الأبعاد أو العناصر التالية:(David, 1973, p:35)

- مناقشة القضايا المجتمعية التي تتصل بالسياسة الاجتماعية.
- التعرف على الأهداف والقيم المتصلة بالسياسة الاجتماعية.
- الجوانب التطبيقية للسياسة الاجتماعية.
- التعرف على آثار التفاعل بين السياسة الاجتماعية والقوى المؤثرة.

- وضع سياسات اجتماعية بديلة او التعرف على الخطط البديلة.

٣. الحماية الاجتماعية في دولة الكويت:

نشطت دولة الكويت في انتهاج سياسات وبرامج توفر الحماية الاجتماعية للمواطنين، وشمل ذلك سياسات الأجور وبرامج الدعم السلعي والخدمي وأنظمة المساعدات الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية ونظام الرعاية السكنية، وغيرها من البرامج التي تقدمها الجهات الحكومية، إضافة إلى البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص.

أ. الإطار الدستوري والتشريعي للحماية الاجتماعية في الكويت

تحظى دولة الكويت بتجربة رائدة في مجال الحماية الاجتماعية ويأتي هذا تنفيذاً للمادة (١١) من الدستور الكويتي ١٩٦٢، والتي تنص على أن "تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية"(مجلس الأمة، ١٩٦٢، ص ١٥).

وحرصت الحكومات الكويتية المتعاقبة على ترجمة هذا الاهتمام الدستوري بالحماية الاجتماعية من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن وقاية كافة فئات المجتمع من الفقر. وتتمثل أهم التشريعات والقوانين فيما يلي: قانون المساعدات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته، والمرسوم الأميري رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة، وقانون إنشاء صندوق دعم الأسرة رقم ٢٠١٣/١٠٤ ، وقانون الرعاية السكنية رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١، والقوانين المعدلة له، وقانون إنشاء الصندوق الإسكاني للمرأة رقم ٢ لسنة ٢٠١١، وقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافآت الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالي، وقانون حقوق الطفل رقم ٢٠١٥/٢١، وقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن الجمعيات التعاونية، وقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٦ بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين وغيرها.

ب. الحماية الاجتماعية بدولة الكويت في ضوء المؤشرات الدولية

يُقيم مؤشر رأس المال الاجتماعي ضمن مؤشر الرخاء أداء أي دولة على محورين أساسيين: التماسك الاجتماعي والمشاركة، والمجتمع والشبكات الاجتماعية.(www.prosperity.com, 2019)

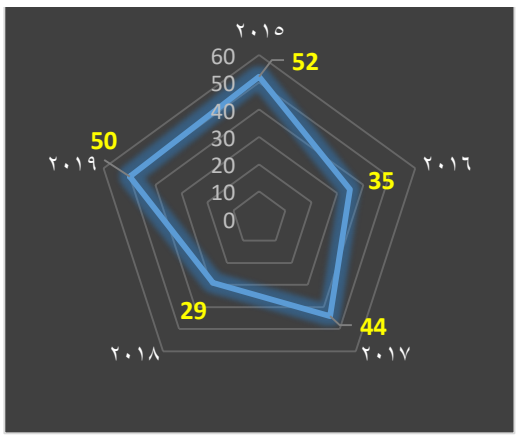

يظهر الشكل المقابل، تحسن ترتيب مؤشر رأس المال الاجتماعي على المستوى العالمي من مرتبة دولية (149/52) دولة عام 2015 إلى مرتبة دولية (١٦٧/٥٠) عام ٢٠١٩، في حين تراجع مقارنة بالعام السابق (١٤٩/٢٩) على الرغم من تمتع دولة الكويت بشبكات عائلية واجتماعية ودينية قوية، مما يستدعي ضرورة إعادة صياغة فلسفة ودور شبكة الأمان الاجتماعي بهدف تعزيز الترابط والتماسك الاجتماعي في المجتمع الكويتي.

شكل (٤) تطور ترتيب الكويت فى مؤشر رأس المال الاجتماعي للفترة من (٢٠١٥-٢٠١٩)

ج. أهم مؤشرات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت:

يمثل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية المرتبطة بالحماية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية التي اعتمدتها دولة الكويت منذ الستينات، وتؤثر المؤشرات المرتبطة بها بشكل مباشر على مستوى الحماية الاجتماعية للمواطن، وذلك كما يوضحه الشكل التالي(www.mof.gov.kw, 2019) .

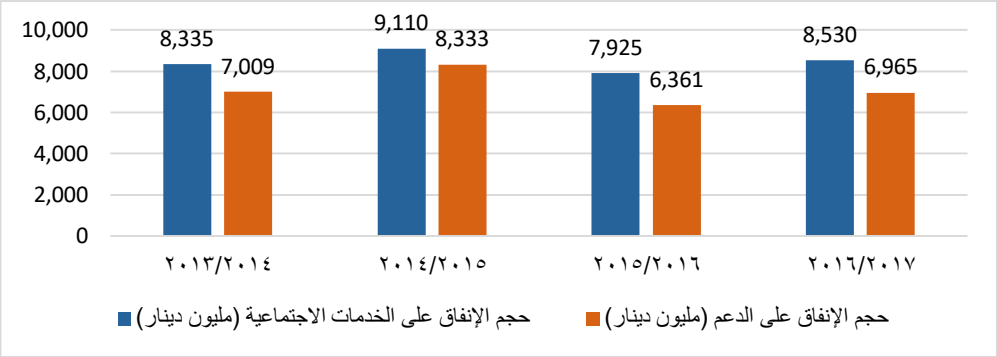

المصدر: وزارة المالية، موازنة المواطن من عام ٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٦/٢٠١٧.www.mof.gov.kw

شكل (٥) تطور أهم المؤشرات الحماية الاجتماعية للفترة (٢٠١٣/٢٠١٤- ٢٠١٥/٢٠١٦)

يلاحظ من الشكل السابق: تزايد حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٦/٢٠١٧) بنسبة 2.3%. في حين انخفض حجم الإنفاق على الدعم الداخلي بنسبة 0.8 % خلال نفس الفترة السابقة، وذلك لأن هناك توجه حكومي لترشيد الدعم وتوجيه لمستحقيه. ويبلغ متوسط نصيب الفرد في دولة الكويت من الدعم ١,٥٣٢ دينار كويتي.

د. تقييم منظومة الحماية الاجتماعية في دولة الكويت.

تتكون منظومة الحماية الاجتماعية في دولة الكويت من ثلاث مكونات رئيسية (شبكات الأمان الاجتماعي، التأمين الاجتماعي، سياسات سوق العمل)، وسوف تركز الدراسة على المكون الأول وهو شبكة الأمان الاجتماعي، وتشمل مكوناتها (نظام المساعدات الاجتماعية، البطاقات التموينية، دعم أسعار الوقود والطاقة، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، مساعدات ذوي الإعاقة، خدمات الرعاية السكنية، القروض الاجتماعية، مكافآت الطلبة، مساعدات القصُر، مساعدات بيت الزكاة) وسوف نتناول أهم هذه المكونات فيما يلي:

(١) نظام المساعدات الاجتماعية: يعتبر نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت من أقدم مكونات شبكة الأمان الاجتماعي، حيث يقوم النظام بصرف إعانات اجتماعية منتظمة للأسرة بكاملها أو لبعض أفرادها الذين هم في حاجة ماسة للمساعدة. ويوضح الشكل التالى تطور عدد المستفيدين من المساعدات وقيمتها (وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ٢٠١٢-٢٠١٧)

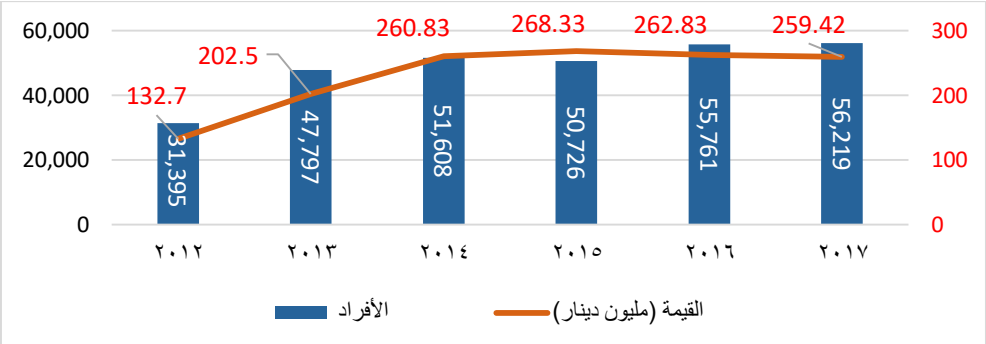

شكل (٦) تطور عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية وقيمتها للفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)

يتضح من الشكل السابق، الارتفاع المتزايد في أعداد المستفيدين من نظام المساعدات الاجتماعية وإجمالي المبالغ المصروفة للمستفيدين، حيث ارتفعت بنسبة زيادة ٧٩,١% خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، واكبها ارتفاع قيمة المساعدات الاجتماعية بنسبة زيادة ٩٥,٥%، مما يعكس مدى استجابة نظام المساعدات الاجتماعية في دولة الكويت لنمو احتياجات الفئات المستفيدة منه، ويعكس درجة عالية من المسئولية الاجتماعية للنظام. وقد يرجع ذلك لعدة عوامل لعل أهمها، استمرار الطبيعة الاستهلاكية للفرد في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وضيق فرص العمل في القطاع الحكومي الذي يمثل السوق الأكبر للعمل الذي يفضله الكويتيون.

(٢) البطاقات التموينية ودعم أسعار الوقود والطاقة:

تستطيع كافة العائلات الكويتية والمقيمون في دولة الكويت من دول مجلس التعاون الخليجي الحصول على بطاقة تموينية لشراء السلع الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة. وقد بلغ عدد البطاقات التموينية حوالي ٢١٠ ألف عام ٢٠١٥، تغطى ١,٨ مليون مستفيد. وهناك أنواع أخرى للدعم المقدم من دولة الكويت، حيث تتفق بشكل كبير على دعم أسعار الوقود والطاقة، نتيجة ما تتحمله من فروق أسعار منتجات الغاز والمنتجات البترولية، وقد احتل دعم وقود تشغيل المحطات لتوليد الكهرباء المرتبة الأولى، بينما يحتل دعم المنتجات المكررة كالبنزين والغاز المسال المرتبة الثانية، علماً بأن هذين البندين من الدعم يستفيد منهما المواطنون والمقيمون. ويوضح الشكل التالي تطور تكاليف خفض المعيشة ودعم أسعار الوقود والطاقة بميزانيات ٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٥/٢٠١٦. (www.mof.gov.kw, 2019)

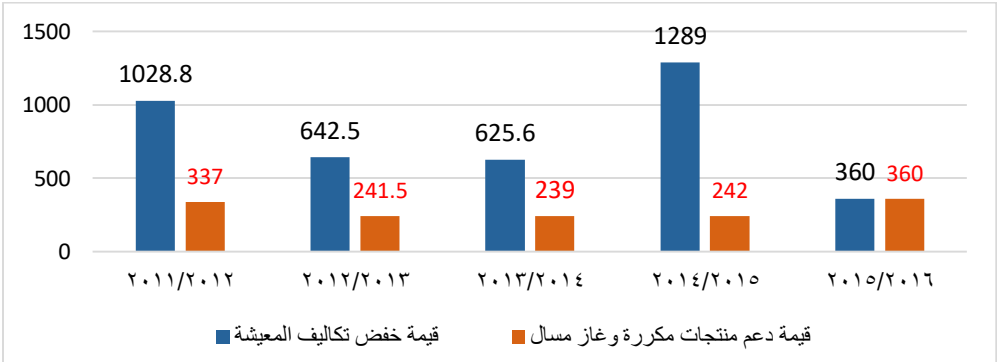

المصدر: وزارة المالية، موازنة المواطن من عام ٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٦/٢٠١٧.**www.mof.gov.kw**

شكل (٧) تطور تكاليف خفض المعيشة ودعم أسعار الوقود والطاقة

بميزانيات (٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٥/٢٠١٦) بالمليون د.ك

يتضح من الشكل السابق:

- تزايد قيمة تكاليف خفض المعيشة بنسبة ٦,٨% خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٥، ويعنى ذلك تزايد دعم الدولة لتخفيض تكاليف المعيشة من خلال البطاقات التموينية. ويلاحظ من نظام الدعم الحالي للسلع الغذائية أنه يقوم على دعم السلع وليس دعم المستهلك، حيث يدعم السعر دون أخذ حجم الاستهلاك وأهلية المستهلك بعين الاعتبار، كما أن هناك تسرب واضح لدعم السلع الغذائية حيث يمكن إدراج فئة العمالة المنزلية كأفراد من الأسرة الكويتية، (حيث تشكل هذه الفئة حوالي ٢٠% من مجموع المسجلين). وبالتالي يشجع دعم السلع الغذائية على نشاط السوق الموازية مما يؤدى للإفراط في الاستهلاك والسلوك الإسرافي وبالتالي تزايد الأعباء المالية على الميزانية.
- تذبذب تكاليف دعم أسعار الوقود والطاقة بين الزيادة والنقصان، حيث انخفضت خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ – ٢٠١٤/٢٠١٣ بنسبة ٣٩,٢%، ثم ارتفعت عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة ١٠٥,٩% نتيجة ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، إلا أنها انخفضت مرة أخرى بنسبة ٧٢,١% عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة.

هـ. التحديات التي تواجه الحماية الاجتماعية بدولة الكويت

في ضوء التحليل السابق، مكن رصد وتحليل الفجوات التي تواجه منظومة الحماية الاجتماعية في دولة الكويت على النحو التالى.

جدول (٢) تحليل الفجوات التي تواجه منظومة الحماية الاجتماعية في دولة الكويت

م	الفجوات	الوصف
١	عدم وجود جهة مرجعية مسئولة عن منظومة الحماية الاجتماعية	عدم وجود جهة مرجعية تجمع كافة الجهات المعنية تحت إطار واحد، منعاً للتداخل والازدواجية في تقديم بعض برامج وخدمات منظومة الحماية الاجتماعية
٢	عدم وجود استراتيجية للحماية الاجتماعية	توجد برامج متفرقة موزعة بين جهات حكومية مختلفة، تشكل فيما بينها شبه منظومة للحماية الاجتماعية يقدم من خلالها التحويلات النقدية والعينية، بدون معايير مدروسة لهذه التحويلات أو تحديد واضح للفئات المستحقة للدعم.
٣	ضعف التنسيق والتكامل بين مختلف برامج ومشروعات منظومة الحماية الاجتماعية	عدم ربط مختلف الجهات الحكومية المعنية بتحديد الأحقية لتقديم خدمات منظومة الحماية الاجتماعية، بما يمنع الازدواجية في الجهود نحو تقديم المساعدات.
٤	تصميم برامج الشبكة بمعزل عن البرامج والمشروعات الأخرى لشبكة الأمان الاجتماعي	تفتقد الشبكة الحالية رغم سخائها وشموليتها إلى الترابط بين مكوناتها وبرامجها، حيث يتم تصميم برامج منظومة الحماية الاجتماعية بمعزل عن البرامج الأخرى مع دراسة محدودة عن حجم كل برنامج من حيث التكلفة وعدد المستفيدين.
٥	اعتماد منظومة الحماية الاجتماعية على فلسفة الدعم أكثر من التمكين	عدم قدرة منظومة الحماية الاجتماعية على تمكين الفئات المستهدفة من الحصول على فرص اكتساب الدخل في مجالات إنتاجية حقيقية واستدامتها.
٦	تمثل برامج الحماية الاجتماعية حوافز سلبية لدى المستفيدين من أجل عدم الخروج من النظام والدخول إلى القوى العاملة	ويظهر ذلك بشكل واضح بالنسبة للنساء المتعلمات في سن العمل كونهن يستطعن الحصول على العديد من التحويلات النقدية السخية التي تلغي الحاجة للعمل تماماً، بما في ذلك العازبات أو الأرامل أو المطلقات.

م	الفجوات	الوصف
٧	تسرب المنافع من برامج الحماية الاجتماعية إلى غير مستحقيها	عدم وجود رؤية واضحة للاستهداف، فكثيراً من نجد فئات غير مستحقة بهذا البرنامج أو ذاك، بالإضافة إلى تشتت الجهات والمؤسسات المسؤولة عن نظام التحويلات النقدية في صورة جزئيات منفردة لا يجمعها تصور واضح.
٨	عدم وجود مرصد للنفقات الاجتماعية في دولة الكويت	عدم رصد كافة النفقات الاجتماعية المشمولة بنظام الحماية الاجتماعية وتحديد القيمة الإجمالية لها ونصيب كل فرد من الحماية الاجتماعية.

المصدر: من إعداد الباحث

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. **نوع الدراسة:** تعد هذه الدراسة من الدراسات التقويمية التي تستهدف استخدام البيانات والمعلومات والشواهد الموضوعية لتحديد درجة تحقيق السياسات أو الاستراتيجيات أو الخطط لأهدافها، ولذلك فالدراسة الحالية تستهدف تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٩) مع التركيز على شبكة الأمان الاجتماعي.

٢. **المنهج المستخدم:** اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، والحالة هنا هى سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٩)، وذلك لوصف وتحليل مادة التحليل المتعلقة سياسات الحماية الاجتماعية مع التركيز على شبكة الأمان الاجتماعي. بما تتضمنه من دستور وقوانين ومراسيم أميرية وقرارات وزارية وذلك خلال مراحل التحليل المختلفة، وبلغ عددهم (١٠١) تشريع وتوزيعهم كالتالي: عدد (١) دستور، وعدد (٢٨) قانون، وعدد (٤) مرسوم أميري، وعدد (٦٨) قرار وزاري.

٣. **أدوات الدراسة:** تمثلت أدوات جمع البيانات في **دليل تحليل مضمون سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٩)**، ويتضمن دليل تحليل المضمون النقاط التالية:

أ- **مكونات دليل تحليل المضمون:**

- **تحديد المشكلة أو الموضوع:** أي تحليل سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت مع التركيز على شبكة الأمان الاجتماعي.
- **تحديد مجتمع البحث:** وهو المادة الخاصة بالدراسة التي تخضع للتحليل، ويتحدد مجتمع البحث لهذه الدراسة في سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٩).
- **اختيار وتحديد وحدة التحليل:** وهي وحدة الإحصاء أو العدد، وهي أصغر وحدة في عملية التحليل وتم تحديدها في دليل تحليل المضمون.
- **اختيار الفترة الزمنية:** وهي الفترة من (١٩٦٠-٢٠١٩م)، **والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مراحل هي:**
  - **المرحلة الأولى:** وهي الفترة من (١٩٦٠-١٩٨٤م).
  - **المرحلة الثانية:** وهي الفترة من (١٩٨٥-٢٠٠٠م).
  - **المرحلة الثالثة:** وهي الفترة من (٢٠٠١-٢٠١٩م).
- **فئات التحليل:** وهي الفئات التي تساعد في تصنيف الوحدات وتنظيمها، **وتتضمن الفئات التالية:**
  - **فئة الشكل، وتشمل:** (نوع التشريع، مستوى الإصدار، مراحل الإصدار).
  - **فئة المضمون، وتشمل:**
    - القضايا التي ترتكز عليها سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت.
    - الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت.

- الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية في الكويت.:
- التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها.

- **بناء الفئات:** تم بناء الفئات المستخدمة في التحليل بطريقة البناء الكمي، وهو نظام الترميز حيث يأخذ ظهور كل وحدة أو فئة تكرار واحد مستخدماً في ذلك القياس الفئوي، مما يساعد على إجراء العمليات الحسابية.

ب- **الصدق:** لاختبار صدق دليل تحليل المضمون ككل تم حساب معاملات الصدق الظاهري، وصدق المحتوى، والصدق الإحصائي:

- **الصدق الظاهري للأداة:** تم عرض الأداة على عدد (٤) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٧٥%)، وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية.
- **الصدق الإحصائي:** بالإشارة إلى نتائج جدول رقم (٣) يمكن تحديد قيمة معاملات الصدق الإحصائي لدليل تحليل المضمون ككل، ويُعرف معامل الصدق الإحصائي بأنه الجذر التربيعى لمعامل الثبات، **وذلك كما يلي:**

جدول رقم (3) يوضح معاملات الصدق الإحصائي لدليل تحليل المضمون

(ن=٥)

م	الأبعاد	معامل الثبات المعتمد عليه	معامل الصدق الإحصائي
١	**دليل تحليل المضمون ككل**	**معامل ثبات هولستي**	**٠,٨٩٤**

يوضح الجدول السابق أن: قيم معامل الصدق الإحصائي لدليل تحليل المضمون **مرتفعة ومقبولة** وتفي بأغراض الدراسة.

ج- **الثبات:** اعتمد الباحث في حساب ثبات دليل تحليل المضمون على معامل ثبات هولستي Holstiy (Oleholstiy. 1973، نقلاً عن: السروجي، ١٩٩٩) ، حيث قام الباحث بتحليل مضمون عدد (٥) تشريعات لسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت الفترة (١٩٦٠-٢٠١٩) يشمل: عدد (٥) قرارات وزارية بحيث يمثلون المراحل الزمنية المختلفة المستخدمة في الدراسة، وقد استعان الباحث بزميل آخر، حيث قام بتحليل مضمون نفس عينة الثبات دون علمه بالنتائج التي توصل إليها الباحث، **ثم قام بتطبيق معادلة هولستي لحساب الثبات:**

$$\text{معامل الثبات} = \frac{٢ \text{ ت}}{\text{ن}_١ + \text{ن}_٢}$$

حيث (ت) عدد الحالات التي اتفق عليها الباحثان. (ن١) عدد حالات الباحث الأول. (ن٢) عدد حالات الباحث الثاني.

جدول رقم (4) يوضح نتائج ثبات دليل تحليل المضمون باستخدام معامل ثبات هولستي

(ن=٥)

م	الأبعاد	معامل ثبات (هولستي)
١	**ثبات دليل تحليل المضمون ككل**	٠,٨٠

يوضح الجدول السابق أن: معامل الثبات **مقبول** ويمكن الاعتماد على نتائجه، وبذلك أصبح دليل تحليل المضمون في صورته النهائية.

٤. **أساليب التحليل الإحصائي:** اعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على الأساليب التالية:

أ- **أسلوب التحليل الكيفي:** بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

ب- **أسلوب التحليل الكمي:** تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، ومعامل ثبات هولستي، والصدق الإحصائي، وكا٢ الفارقة.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف تحليل المضمون:

(١) نوع التشريع:

جدول (5) توزيع تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت طبقاً لنوع التشريع

(ن=١٠١)

م	نوع التشريع	ك	%
١	دستور	١	١
٢	قانون	٢٨	٢٧,٧
٣	مرسوم أميري	٤	٤
٤	قرار وزاري	٦٨	٦٧,٣

المجموع	١٠١	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن: أكبر نسبة من تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت طبقاً لنوع التشريع تمثلت في: القرارات الوزارية بنسبة (٦٧,٣%)، ثم القوانين بنسبة (٢٧,٧%)، يليها مرسوم أميري بنسبة (٤%)، وأخيراً الدستور بنسبة (١%).

(٢) مستوى الإصدار:

جدول رقم (6) توزيع سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت طبقاً لمستوى إصدارها

(ن=١٠١)

م	التشريع / الإصدار	دستور		قانون		مرسوم أميري		قرار وزاري		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	أمير البلاد	١	١٠٠	–	–	٤	١٠٠	–	–	٥	٥
٢	مجلس الأمة	–	–	٢٨	١٠٠	–	–	–	–	٢٨	٢٧,٧
٣	رئيس الوزراء	–	–	–	–	–	–	٢٣	٣٣,٨	٢٣	٢٢,٨
٤	وزير مختص	–	–	–	–	–	–	٤٥	٦٦,٢	٤٥	٤٤,٦
المجموع		**١**	**١٠٠**	**٢٨**	**١٠٠**	**٤**	**١٠٠**	**٦٨**	**١٠٠**	**١٠١**	**١٠٠**

يوضح الجدول السابق أن: جاءت أكبر نسبة من سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت التي يصدرها الوزير المختص بنسبة (٤٤,٦%)، يلي ذلك التشريعات التي يصدرها مجلس الأمة بنسبة (٢٧,٧%)، ثم التشريعات التي يصدرها رئيس الوزراء بنسبة (٢٢,٨%)، وأخيراً المراسيم الاميرية التي يصدرها أمير البلاد بنسبة (٥%).

(٣) مراحل الإصدار:

جدول رقم (7) توزيع سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت طبقاً للمراحل الزمنية

(ن=١٠١)

م	مراحل السياسة / نوع التشريع	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	دستور	١	٦,٣	–	–	–	–	١	١
٢	قانون	٤	٢٥	٨	٣٢	١٦	٢٦,٧	٢٨	٢٧,٧
٣	مرسوم أميري	٢	١٢,٥	–	–	٢	٣,٣	٤	٤
٤	قرار وزاري	٩	٥٦,٣	١٧	٦٨	٤٢	٧٠	٦٨	٦٧,٣
المجموع		**١٦**	**١٠٠**	**٢٥**	**١٠٠**	**٦٠**	**١٠٠**	**١٠١**	**١٠٠**

يوضح الجدول السابق أن: في المرحلة الأولى أكبر نسبة من سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت تمثلت في: قرار وزاري بنسبة (٥٦,٣%)، ثم قانون بنسبة (٢٥%)، يليه مرسوم أميري بنسبة (١٢,٥%)، وأخيراً دستور بنسبة (٦,٣%). بينما في المرحلة الثانية أكبر نسبة من سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت تمثلت في: قرار وزاري بنسبة (٦٨%)، ثم قانون بنسبة (٣٢%). وأخيراً في المرحلة الثالثة أكبر نسبة من سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت تمثلت في: قرار وزاري بنسبة (٧٠%)، ثم قانون بنسبة (٢٦,٧%)، وأخيراً مرسوم أميري بنسبة (٣,٣%) وهو الذي يصدر في حالات الضرورة في حالة عدم انعقاد المجلس التشريعي (مجلس الأمة).

المحور الثاني: تحليل سياسات الحماية الاجتماعية بدولة الكويت:

(١) القضايا التي ترتكز عليها سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت:

جدول رقم (8) يوضح القضايا التي ترتكز عليها سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الوقاية من الفقر	١٢	٧٥	١٥	٦٠	٣٩	٦٥	٦٦	٦٥,٣
٢	رعاية الأطفال	٩	٥٦,٣	٩	٣٦	١٩	٣١,٧	٣٧	٣٦,٦
٣	رعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة	٥	٣١,٣	٩	٣٦	٢٥	٤١,٧	٣٩	٣٨,٦
٤	رعاية ودعم الطلبة	٨	٥٠	١٢	٤٨	١٩	٣١,٧	٣٩	٣٨,٦
٥	رعاية وتمكين المرأة الكويتية	٧	٤٣,٨	١٣	٥٢	٣٦	٦٠	٥٦	٥٥,٤
٦	دعم الأسرة الكويتية	١٦	١٠٠	٢٠	٨٠	٥٣	٨٨,٣	٨٩	٨٨,١
٧	رعاية المسنين	٥	٣١,٣	٥	٢٠	٢٥	٤١,٧	٣٥	٣٤,٧
٨	تحسين الصحة العامة	٨	٥٠	١٩	٧٦	٢٠	٣٣,٣	٤٧	٤٦,٥
٩	الرعاية السكنية	٥	٣١,٣	١٤	٥٦	١٩	٣١,٧	٣٨	٣٧,٦
١٠	تأهيل وتدريب الشباب	٧	٤٣,٨	١٤	٥٦	٢٥	٤١,٧	٤٦	٤٥,٥
١١	تحسين نوعية الحياة	١٥	٩٣,٨	٢٣	٩٢	٥٣	٨٨,٣	٩١	٩٠,١
	المجموع	**٩٧**	**٥٥,١**	**١٥٣**	**٥٥,٦**	**٣٣٣**	**٥٠,٥**	**٥٨٣**	**٥٢,٥**

يوضح الجدول السابق أن: القضايا التي ترتكز عليها سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: تحسين نوعية الحياة بنسبة (٩٠,١%) وقد يرجع ذلك نتيجة تبنى دولة الكويت نموذج دولة الرفاه خلال العقود السابقة وتركيزها على رعاية وتحسين نوعية حياة المواطن الكويتي في مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ثم دعم الأسرة الكويتية بنسبة (٨٨,١%)، وقد يعكس ذلك حرص الحكومة على رعاية الأسرة الكويتية خلال كافة مراحل التحليل، يليها الوقاية من الفقر بنسبة (٦٥,٣%) وقد يرجع ذلك نتيجة تبنى الحكومة مدخل الوقاية من الفقر في مختلف سياساتها الاجتماعية عبر مراحل التحليل، وأخيراً رعاية المسنين بنسبة (٣٤,٧%).

(٢) الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت:

(أ) أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت:

جدول رقم (9) يوضح أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	إشباع حاجات المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية	١٦	١٠٠	٢٢	٨٨	٦٠	١٠٠	٩٨	٩٧
٢	توفير المساعدات للأفراد والأسر الذين يمرون بظروف مادية صعبة	١٠	٦٢,٥	٢٠	٨٠	٥١	٨٥	٨١	٨٠,٢
٣	تمكين الأفراد من امتلاك المهارات المهنية اللازمة للاعتماد على الذات	٥	٣١,٣	١٩	٧٦	٤٤	٧٣,٣	٦٨	٦٧,٣
٤	تحويل الفئات المستهلكة والقادرة على العمل إلى منتجين	٢	١٢,٥	٤	١٦	١٩	٣١,٧	٢٥	٢٤,٨
٥	تحقيق العدالة الاجتماعية	١٥	٩٣,٨	٢٣	٩٢	٦٠	١٠٠	٩٨	٩٧
٦	تحسين نوعية حياة الفئات المستفيدة	١٥	٩٣,٨	٢٣	٩٢	٥٥	٩١,٧	٩٣	٩٢,١
٧	تحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة	٩	٥٦,٣	١٩	٧٦	٥٢	٨٦,٧	٨٠	٧٩,٢
٨	تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع الكويتي	١٤	٨٧,٥	١٧	٦٨	٥٧	٩٥	٨٨	٨٧,١
٩	تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي	١٤	٨٧,٥	٢٣	٩٢	٦٠	١٠٠	٩٧	٩٦
١٠	تهيئة الفئات المستفيدة للاندماج الاجتماعي في المجتمع الكويتي	١١	٦٨,٨	٢٣	٩٢	٥٨	٩٦,٧	٩٢	٩١,١
	المجموع	**١١١**	**٦٩,٤**	**١٩٣**	**٧٧,٢**	**٥١٦**	**٨٦**	**٨٢٠**	**٨١,٢**

يوضح الجدول السابق أن: أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: إشباع حاجات المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بنسبة (٩٧%)، ثم تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي بنسبة (٩٦%)، يليها تحسين نوعية حياة الفئات المستفيدة بنسبة (٩٢,١%) ثم تهيئة الفئات المستفيدة للاندماج الاجتماعي في المجتمع الكويتي بنسبة (٩١,١%)، وقد يعكس ذلك الاهتمام المتزايد للحكومة الكويتية بتنفيذ أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في كافة مراحل التحليل. وأخيراً تحويل الفئات المستهلكة والقادرة على العمل إلى منتجين بنسبة (٢٤,٨%) وهو ما قد يعكس ضعف التشريعات في كافة مراحل التحليل على تشجيع الفئات المستهلكة والقادرة على العمل للاعتماد على الذات وقدرتها على تحويلهم إلى منتجين وهو ما يمثل نقطة ضعف شبكة الأمان الاجتماعي في دولة الكويت.

(ب) القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت:

جدول رقم (10) يوضح القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	العدالة	١٥	٩٣,٨	٢٣	٩٢	٦٠	١٠٠	٩٨	٩٧
٢	التكافل	١٤	٨٧,٥	٢١	٨٤	٥٦	٩٣,٣	٩١	٩٠,١
٣	التعاون	٥	٣١,٣	١٥	٦٠	٣٨	٦٣,٣	٥٨	٥٧,٤
٤	الاستقلالية (الاعتماد على الذات)	١	٦,٣	٨	٣٢	٢٤	٤٠	٣٣	٣٢,٧
٥	المسؤولية الاجتماعية	٦	٣٧,٥	١٢	٤٨	٢٧	٤٥	٤٥	٤٤,٦
٦	التقدير الاجتماعي	١٥	٩٣,٨	٢٣	٩٢	٦٠	١٠٠	٩٨	٩٧
٧	المواطنة	١٦	١٠٠	٢٤	٩٦	٦٠	١٠٠	١٠٠	٩٩
٨	الشفافية	٧	٤٣,٨	١٤	٥٦	٤٢	٧٠	٦٣	٦٢,٤
	المجموع	**٧٩**	**٦١,٨**	**١٤٠**	**٧٠**	**٣٦٧**	**٧٦,٥**	**٥٨٦**	**٧٢,٥**

يوضح الجدول السابق أن: القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: المواطنة بنسبة (٩٩%)، ثم العدالة، والتقدير الاجتماعي بنسبة (٩٧%)، يليها التكافل بنسبة (٩٠,١%)، وأخيراً الاستقلالية (الاعتماد على الذات) بنسبة (٣٢,٧%) وقد يعكس ذلك ضعف كفاءة نظام الحماية الاجتماعية في دولة الكويت على تشجيع المستفيدين من الخروج من النظام والدخول إلى سوق العمل والاعتماد على الذات.

(ج) إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت:

جدول (11) إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	إنشاء قاعدة بيانات شاملة للمستفيدين للوصول الفئات المحتاجة	٧	٤٣,٨	٧	٢٨	١٦	٥٦,٧	٣٠	٢٩,٧
٢	تطوير لوائح لتنظيم العمل بخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٢	١٢,٥	١٤	٥٦	٣٤	٥٦,٧	٥٠	٤٩,٥
٣	تحديد سقف زمني للتحويلات النقدية لبرامج الحماية الاجتماعية	–	–	٨	٣٢	١٤	٢٣,٣	٢٢	٢١,٨

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
٤	تبسيط إجراءات الحصول على خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٤	٢٥	١٦	٦٤	٥٢	٨٦,٧	٧٢	٧١,٣
٥	منع الازدواجية في تقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٣	١٨,٨	١٠	٤٠	٣٧	٦١,٧	٥٠	٤٩,٥
٦	توافر خدمات الكترونية لتقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٣	١٨,٨	٤	١٦	٣٥	٥٨,٣	٤٢	٤١,٦
٧	التنسيق بين الجهات المعنية بتقديم برامج الحماية الاجتماعية	٩	٥٦,٣	٢١	٨٤	٥٨	٩٦,٧	٨٨	٨٧,١
٨	مواجهة المعوقات المرتبطة بتقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٤	٢٥	١٣	٥٢	٤٧	٧٨,٣	٦٤	٦٣,٤
٩	تنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين بمنظمات الحماية الاجتماعية	٤	٢٥	١٠	٤٠	٤٠	٦٦,٧	٥٤	٥٣,٥
١٠	تفعيل القوانين واللوائح الخاصة ببرامج الحماية الاجتماعية	١٦	١٠٠	٢١	٨٤	٦٠	١٠٠	٩٧	٩٦
١١	تقديم الإرشادات للفئات المستفيدة المتعلقة بطرق تأهيلهم والتحاقهم بسوق العمل	٨	٥٠	١٣	٥٢	٥٢	٨٦,٧	٧٣	٧٢,٣
١٢	توفير أماكن مناسبة لتقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	١٦	١٠٠	٢٢	٨٨	٦٠	١٠٠	٩٨	٩٧
	المجموع	**٧٦**	**٣٩,٦**	**١٥٩**	**٥٣**	**٥٠٥**	**٧٢,٧**	**٧٤٠**	**٦١,١**

يوضح الجدول السابق أن: إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: توفير أماكن مناسبة لتقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة (٩٧%)، ثم تفعيل القوانين واللوائح الخاصة ببرامج الحماية الاجتماعية بنسبة (٩٦%)، يليها التنسيق بين الجهات المعنية بتقديم برامج الحماية الاجتماعية بنسبة (٨٧,١%)، وأخيراً تحديد سقف زمني للتحويلات النقدية لبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة (٢١,٨%) وهو ما يعد من أهم التحديات التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في دولة الكويت مما يتطلب وضع حدود زمنية للحصول على برامج شبكة الأمان الاجتماعي من أجل تشجيع المستفيدين من الخروج من النظام وعدم الاعتماد على الدولة والدخول إلى سوق العمل.

(د) الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت:

جدول رقم (12) يوضح الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	الأطفال	٧	٤٣,٨	١٤	٥٦	٣٥	٥٧,٣	٥٦	٥٥,٤
٢	الأيتام	٨	٥٠	١٣	٥٢	١٨	٣٠	٣٩	٣٨,٦
٣	الأرامل	٧	٤٣,٨	٨	٣٢	١٦	٢٦,٧	٣١	٣٠,٧
٤	المطلقات	٥	٣١,٣	٢	٨	٢٥	٤١,٧	٣٢	٣١,٧
٥	الشباب	٩	٥٦,٣	١٣	٥٢	٣٦	٦٠	٥٨	٥٧,٤
٦	الأشخاص ذوي الإعاقة	٤	٢٥	٩	٣٦	٣١	٥١,٧	٤٤	٤٣,٦
٧	المسنين	٤	٢٥	٢	٨	٢٦	٤٣,٣	٣٢	٣١,٧
٨	الأسرة	١٦	١٠٠	٢٢	٨٨	٥٠	٨٣,٣	٨٨	٨٧,١
٩	الطلبة	٤	٢٥	٩	٣٦	٢٢	٣٦,٧	٣٥	٣٤,٧
١٠	العاملين	١	٦,٣	٥	٢٠	٩	١٥	١٥	١٤,٩
١١	المرأة	٨	٥٠	١٤	٥٦	٥١	٨٥	٧٣	٧٢,٣
	المجموع	**٧٣**	**٤١,٥**	**١١١**	**٤٠,٤**	**٣١٩**	**٤٨,٢**	**٥٠٣**	**٤٥,٣**

يوضح الجدول السابق أن: الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: الأسرة بنسبة (٨٧,١%) وهو ما قد يعكس الاهتمام المتزايد لدولة الكويت بإصدار التشريعات اللازمة لرعاية الأسرة ودعمها في كافة مراحل التحليل وإن كانت نالت الاهتمام الأكبر فى المرحلة الأولى، ثم المرأة بنسبة (٧٢,٣%)، يليها الشباب بنسبة (٥٧,٤%)، وأخيراً العاملين بنسبة (١٤,٩%) وقد يرجع ذلك لتعدد المزايا العينية والمادية التي يحصل عليها العاملين خاصة في القطاع الحكومي.

(هـ) عائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت:

جدول رقم (13) يوضح عائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تحسنت خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	١٣	٨١,٣	٢٠	٨٠	٥٤	٩٠	٨٧	٨٦,١
٢	توسعت خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفئات المستفيدة	١٥	٩٣,٨	١٤	٥٦	٤٣	٧١,٧	٧٢	٧١,٣
٣	انتظام تقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	١٦	١٠٠	٢١	٨٤	٥٧	٩٥	٩٤	٩٣,١
٤	نمت الموارد المادية لرعاية الفئات المستهدفة ببرامج الحماية الاجتماعية	١٥	٩٣,٨	١٨	٧٢	٥٧	٩٥	٩٠	٨٩,١
٥	ساهمت الحماية الاجتماعية في تخفيف أعباء الحياة عن الفئات المستفيدة	١٥	٩٣,٨	٢٣	٩٢	٦٠	١٠٠	٩٨	٩٧
٦	تزايد أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية	١٦	١٠٠	٢٤	٩٦	٦٠	١٠٠	١٠٠	٩٩
٧	توافر إطار تشريعي متكامل لخدمات وبرامج لحماية الاجتماعية	٨	٥٠	٢١	٨٤	٥٥	٩١,٧	٨٤	٨٣,٢
٨	تناقص أعداد متلقي المساعدات الاجتماعية القادرين على العمل	٤	٢٥	٤	١٦	١٤	٢٣,٣	٢٢	٢١,٨
٩	وصول المنافع من برامج الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها	١٦	١٠٠	٢٤	٩٦	٦٠	١٠٠	١٠٠	٩٩
١٠	تنوع وتعدد مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية (حكومي، أهلي)	٤	٢٥	٥	٢٠	٢١	٣٥	٣٠	٢٩,٧
١١	دعم حقوق الفئات المستفيدة من خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	١٦	١٠٠	٢٥	١٠٠	٦٠	١٠٠	١٠١	١٠٠
١٢	تناسب برامج الحماية الاجتماعية مع الظروف الاقتصادية السائدة	١٦	١٠٠	٢٥	١٠٠	٦٠	١٠٠	١٠١	١٠٠
	المجموع	**١٥٤**	**٨٠,٢**	**٢٢٤**	**٧٤,٧**	**٦٠١**	**٨٣,٥**	**٩٧٩**	**٨٠,٨**

يوضح الجدول السابق أن: عائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: دعم حقوق الفئات المستفيدة من خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية، وتناسب برامج الحماية الاجتماعية مع الظروف الاقتصادية السائدة بنسبة (١٠٠%)، ثم تزايد أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، ووصول المنافع من برامج الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها بنسبة (٩٩%)، يليها ساهمت الحماية الاجتماعية في تخفيف أعباء الحياة عن الفئات المستفيدة بنسبة (٩٧%)، وأخيراً تناقص أعداد متلقي المساعدات الاجتماعية القادرين على العمل بنسبة (٢١,٨%)، وقد يعكس ذلك عدم كفاءة نظام الحماية الاجتماعية على تغيير ثقافة المستفيدين من الاعتماد الكامل على الدولة وتشجيعهم على الخروج من النظام والدخول إلى سوق العمل والاعتماد على الذات، بل نلاحظ تزايد أعداد متلقى المساعدات الاجتماعية على الرغم من وجود نسبة كبيرة منهم قادرة على العمل.

- **ترتيب عناصر الأهداف والقيم والإجراءات والفئات المستهدفة وعائد تأثير سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت ككل:**

جدول رقم (14) يوضح ترتيب عناصر الأهداف والقيم والإجراءات والفئات المستهدفة وعائد تأثير سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العناصر	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	١١١	٦٩,٤	١٩٣	٧٧,٢	٥١٦	٨٦	٨٢٠	٨١,٢
٢	القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	٧٩	٦١,٨	١٤٠	٧٠	٣٦٧	٧٦,٥	٥٨٦	٧٢,٥
٣	إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت	٧٦	٣٩,٦	١٥٩	٥٣	٥٠٥	٧٢,٧	٧٤٠	٦١,١
٤	الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	٧٣	٤١,٥	١١١	٤٠,٤	٣١٩	٤٨,٢	٥٠٣	٤٥,٣
٥	عائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	١٥٤	٨٠,٢	٢٢٤	٧٤,٧	٦٠١	٨٣,٥	٩٧٩	٨٠,٨
	عناصر الأهداف والقيم المتصلة ككل	**٤٩٣**	**٥٨,٥**	**٨٢٧**	**٦٣,١**	**٢٣٠٨**	**٧٣,٤**	**٣٦٢٨**	**٦٨,٢**

يوضح الجدول السابق أن: عناصر الأهداف والقيم والإجراءات والفئات المستهدفة وعائد تأثير سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت بنسبة (٨١,٢%)، ثم عائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت بنسبة (٨٠,٨%) وهو ما قد يعكس اهتمام دولة الكويت بعوائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية على المواطن الكويتي في كافة مراحل التحليل، يليها القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت بنسبة (٧٢,٥%)، ثم إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت بنسبة (٦١,١%)، وأخيراً الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت بنسبة (٤٥,٣%)

(٣) الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع:

(أ) التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستفيدة:

جدول رقم (15) التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستفيدة كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	أوضاع الفئات المستهدفة بالحماية الاجتماعية في تحسن مستمر	١٤	٨٧,٥	٢٢	٨٨	٦٠	١٠٠	٩٦	٩٥
٢	توفر دخل ثابت للفئات المستفيدة	٥	٣١,٣	١٥	٦٠	٥٢	٨٦,٧	٧٢	٧١,٣
٣	تحسن المستوى الاقتصادي للفئات المستفيدة	٩	٥٦,٣	١٦	٦٤	٥٩	٩٨,٣	٨٤	٨٣,٢
٤	تحسن المستوى الصحي للفئات المستفيدة	٥	٣١,٣	٨	٣٢	٤٥	٧٥	٥٨	٥٧,٤
٥	تحول بعض المستفيدين القادرين على العمل من تلقى المساعدات إلى منتجين	–	–	٤	١٦	٨	١٣,٣	١٢	١١,٩
٦	تنامي الاندماج الاجتماعي للفئات المستهدفة في المجتمع الكويتي	٧	٤٣,٨	١٤	٥٦	٥٥	٩١,٧	٧٦	٧٥,٢
٧	خفض رسوم بعض خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المستفيدة	٣	١٨,٨	١١	٤٤	٤٠	٦٦,٧	٥٤	٥٣,٥
٨	إعفاء بعض الفئات المستفيدة من رسوم الخدمات الحكومية	٦	٣٧,٥	١١	٤٤	٣٩	٦٥	٥٦	٥٥,٤
٩	إعطاء الأولوية لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للفئات المستفيدة	٥	٣١,٣	١٩	٧٦	٥٦	٩٣,٣	٨٠	٧٩,٢
	المجموع	**٥٤**	**٣٧,٥**	**١٢٠**	**٥٣,٣**	**٤١٤**	**٧٦,٧**	**٥٨٨**	**٦٤,٧**

يوضح الجدول السابق أن: التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستفيدة ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: أوضاع الفئات المستهدفة بالحماية الاجتماعية في تحسن مستمر بنسبة (٩٥%)، ثم تحسن المستوى الاقتصادي للفئات المستفيدة بنسبة (٨٣,٢%)، يليها إعطاء الأولوية لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للفئات المستفيدة بنسبة (٧٩,٢%)، وأخيراً تحول بعض المستفيدين القادرين على العمل من تلقى المساعدات إلى منتجين بنسبة (١١,٩%).

(ب) التغير في الأدوار والمجتمع نحو الفئات المستفيدة:

جدول رقم (16) التغير في الأدوار والمجتمع نحو الفئات المستفيدة كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تدعيم العدالة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع	١٦	١٠٠	٢٢	٨٨	٥٢	٨٦,٧	٩٠	٨٩,١
٢	اهتمام الإعلام بالفئات المستفيدة من الحماية الاجتماعية	٣	١٨,٨	٧	٢٨	٤٣	٧١,٧	٥٣	٥٢,٥
٣	ازدياد أعداد الجهات المشاركة في تقديم برامج الحماية الاجتماعية	٣	١٨,٨	١٠	٤٠	٤٣	٧١,٧	٥٦	٥٥,٤
٤	عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لتطوير خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٣	١٨,٨	٣	١٢	٣٢	٥٣,٣	٣٨	٣٧,٦
٥	تقديم خدمات متعددة وملائمة للفئات المستفيدة من الحماية الاجتماعية	١٢	٧٥	١٨	٧٢	٥٩	٩٨,٣	٨٩	٨٨,١
٦	إعطاء الأولوية لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للفئات المستفيدة	١٣	٨١,٣	١٩	٧٦	٦٠	١٠٠	٩٢	٩١,١
٧	شاركت منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٣	١٨,٨	٧	٢٨	١٧	٢٨,٣	٢٧	٢٦,٧
٨	تحسنت مكانة الفئات المستفيدة داخل المجتمع	١١	٦٨,٨	١١	٤٤	٥٣	٨٨,٣	٧٥	٧٤,٣
	المجموع	**٦٤**	**٥٠**	**٩٧**	**٤٨,٥**	**٣٥٩**	**٧٤,٨**	**٥٢٠**	**٦٤,٤**

يوضح الجدول السابق أن: التغير في الأدوار والمجتمع نحو الفئات المستفيدة ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: إعطاء الأولوية لتوفير خدمات الحماية الاجتماعية للفئات المستفيدة بنسبة (٩١,١%)، ثم تدعيم العدالة الاجتماعية بين جميع فئات المجتمع بنسبة (٨٩,١%)، يليها تقديم خدمات متعددة وملائمة للفئات المستفيدة من الحماية الاجتماعية بنسبة (٨٨,١%)، وأخيراً شاركت منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة (٢٦,٧%) وهو ما قد يعكس ضعف التنسيق والتكامل مع شركاء التنمية خاصة منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

(ج) عائد التغير في الموارد على تحسين الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع:

جدول رقم (17) يوضح عائد التغير في الموارد على تحسين الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	توفرت برامج الحماية الاجتماعية الملائمة للفئات المستفيدة كلما توفرت موارد لإشباعها	٧	٤٣,٨	١٢	٤٨	٤٨	٨٠	٦٧	٦٦,٣
٢	توفرت المواصفات الملائمة في خدمات وبرامج للفئات المستفيدة مقارنة بما توفر من موارد لإشباعها	٦	٣٧,٥	٧	٢٨	٣٤	٥٦,٧	٤٧	٤٦,٥
٣	صيغت السياسات التي تمخضت عنها الخدمات المقدمة بشكل يراعى تنمية الموارد	٨	٥٠	١٤	٥٦	٤٦	٧٦,٧	٦٨	٦٧,٣
٤	توسعت الخدمات والبرامج المقدمة لتشمل أعداد أكبر منهم	١٦	١٠٠	٢٢	٨٨	٥٩	٩٨,٣	٩٧	٩٦
٥	توسعت الخدمات والبرامج المقدمة للفئات المستفيدة لتشمل أنواع جديدة	١١	٦٨,٨	١٧	٦٨	٥١	٨٥	٧٩	٧٨,٢
٦	تلقت جهات الحماية الاجتماعية الموارد المالية المناسبة لخدماتها وبرامجها	١٣	٨١,٣	١٩	٧٦	٤٩	٨١,٧	٨١	٨٠,٢
	المجموع	**٦١**	**٦٣,٦**	**٩١**	**٦٠,٧**	**٢٨٧**	**٧٩,٧**	**٤٣٩**	**٧٢,٤**

يوضح الجدول السابق أن: عائد التغير في الموارد على تحسين الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: توسعت الخدمات والبرامج المقدمة لتشمل أعداد أكبر منهم بنسبة (٩٦%)، ثم تلقت جهات الحماية الاجتماعية الموارد المالية المناسبة لخدماتها وبرامجها بنسبة (٨٠,٢%)، يليها توسعت الخدمات والبرامج المقدمة للفئات المستفيدة لتشمل أنواع جديدة بنسبة (٧٨,٢%)، وأخيراً توفرت المواصفات الملائمة في خدمات وبرامج للفئات المستفيدة مقارنة بما توفر من موارد لإشباعها بنسبة (٤٦,٥%)، وقد يعكس ذلك ضعف جودة بعض خدمات ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية في دولة الكويت.

- **ترتيب عناصر الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع ككل:**

جدول رقم (18) يوضح ترتيب عناصر الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العناصر	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستفيدة	٥٤	٣٧,٥	١٢٠	٥٣,٣	٤١٤	٧٦,٧	٥٨٨	٦٤,٧
٢	التغير في الأدوار والمجتمع نحو الفئات المستفيدة	٦٤	٥٠	٩٧	٤٨,٥	٣٥٩	٧٤,٨	٥٢٠	٦٤,٤
٣	عائد التغير في الموارد على تحسين الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع	٦١	٦٣,٦	٩١	٦٠,٧	٢٨٧	٧٩,٧	٤٣٩	٧٢,٤
عناصر الجوانب التطبيقية ككل		**١٧٩**	**٥٠,٤**	**٣٠٨**	**٥٤,٢**	**١٠٦٠**	**٧٧,١**	**١٥٤٧**	**٦٧,٢**

يوضح الجدول السابق أن: عناصر الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: عائد التغير في الموارد على تحسين الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع بنسبة (٧٢,٤%)، ثم التغيرات في تحسين نوعية حياة الفئات المستفيدة بنسبة (٦٤,٧%)، وأخيراً التغير في الأدوار والمجتمع نحو الفئات المستفيدة بنسبة (٦٤,٤%).

(٤) التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها:

(أ) القوى المحيطة المؤثرة في سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت:

جدول رقم (19) يوضح القوى المحيطة المؤثرة في سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	المنظمات الحكومية	١٤	٨٧,٥	٢٣	٩٢	٥٧	٩٥	٩٤	٩٣,١
٢	المنظمات غير الحكومية	٤	٢٥	٣	١٢	٢٤	٤٠	٣١	٣٠,٧
٣	القطاع الخاص	–	–	١	٤	٨	١٣,٣	٩	٨,٩
٤	القادة الرسميون	١٠	٦٢,٥	٢٢	٨٨	٥٥	٩١,٧	٨٧	٨٦,١
٥	المنظمات الدولية	–	–	–	–	٨	١٣,٣	٨	٧,٩
٦	المستفيدين	١٦	١٠٠	٢٤	٩٦	٦٠	١٠٠	١٠٠	٩٩
المجموع		**٤٤**	**٤٥,٨**	**٧٣**	**٤٨,٧**	**٢١٢**	**٥٨,٩**	**٣٢٩**	**٥٤,٣**

يوضح الجدول السابق أن: القوى المحيطة المؤثرة في سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: المستفيدين بنسبة (٩٩%)، ثم المنظمات الحكومية بنسبة (٩٣,١%)، يليها القادة الرسميون بنسبة (٨٦,١%)، ثم المنظمات غير الحكومية بنسبة (٣٠,٧%)، وقد يعكس ذلك ضعف دور المنظمات غير الحكومية في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الجتماعية في دولة الكويت، وأخيراً المنظمات الدولية بنسبة (٧,٩%).

(ب) تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على وضع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية:

جدول رقم (20) يوضح تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على وضع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العبارات	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	انتهاج سياسات مركزية عند صنع سياسات الحماية الاجتماعية	١٤	٨٧,٥	٢٣	٩٢	٦٠	١٠٠	٩٧	٩٩
٢	عدم استدامة التمويل السخي لتوفير خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٣	١٨,٨	١٤	٥٦	٥٣	٨٨,٣	٧٠	٦٩,٣
٣	تأثر تمويل تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية بانخفاض أسعار النفط	–	–	٣	١٢	٢٦	٤٣,٣	٢٩	٢٨,٧
٤	تكامل تشريعات سياسات الحماية الاجتماعية	١٠	٦٢,٥	١٣	٥٢	٤٥	٧٥	٦٨	٦٧,٣
٥	تزايد أعداد المستفيدين والمبالغ الإجمالية لبرامج الحماية الاجتماعية	١٢	٧٥	٢٣	٩٢	٥٦	٩٣,٣	٩١	٩٠,١
٦	تأثير معدل التضخم على مبالغ خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٧	٤٣,٨	٨	٣٢	٣٧	٦١,٧	٥٢	٥١,٥
٧	تصاعد الضغط السياسي للحصول على المزيد من التحويلات النقدية والعينية لخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية	٧	٤٣,٨	٢٠	٨٠	٥٣	٨٨,٣	٨٠	٧٩,٢
٨	تزايد ثقافة الاعتماد على برامج الحماية الاجتماعية في صفوف المستفيدين	١١	٦٨,٨	٢٣	٩٢	٥٦	٩٣,٣	٩٠	٨٩,١
	المجموع	٦٤	٥٠	١٢٧	٦٣,٥	٣٨٦	٨٠,٤	٥٧٧	٧١,٨

يوضح الجدول السابق أن: تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على وضع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: انتهاج سياسات مركزية عند صنع سياسات الحماية الاجتماعية بنسبة (٩٩%)، ثم تزايد أعداد المستفيدين والمبالغ الإجمالية لبرامج الحماية الاجتماعية بنسبة (٩٠,١%)، يليها تزايد ثقافة الاعتماد على برامج الحماية الاجتماعية في صفوف المستفيدين بنسبة (٨٩,١%)، وأخيراً تأثر تمويل تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية بانخفاض أسعار النفط بنسبة (٢٨,٧%). وتعد تلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أهم التحديات الأساسية التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في دولة الكويت.

- **ترتيب عناصر التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها ككل:**

جدول رقم (21) يوضح ترتيب عناصر التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها ككل كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / العناصر	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		المجموع (ن=١٠١)	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	القوى المحيطة المؤثرة في سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	٤٤	٤٥,٨	٧٣	٤٨,٧	٢١٢	٥٨,٩	٣٢٩	٥٤,٣
٢	تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على وضع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية	٦٤	٥٠	١٢٧	٦٣,٥	٣٨٦	٨٠,٤	٥٧٧	٧١,٨
	عناصر التفاعلات المتوقعة ككل	**١٠٨**	**٤٧,٩**	**٢٠٠**	**٥٦,١**	**٥٩٨**	**٦٩,٦**	**٩٠٦**	**٦٣**

يوضح الجدول السابق أن: عناصر التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها ككل كما يوضحها تحليل المضمون، تمثلت فيما يلي: تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على وضع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية بنسبة (٧١,٨%)، يليها القوى المحيطة المؤثرة في سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت بنسبة (٥٤,٣%).

تاسعاً: مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية:

تشير نتائج الدراسة في ضوء فروض الدراسة إلى ما يلي:

١. **اختبار الفرض الأول للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل تحليلها":**

جدول رقم (22) يوضح دلالة الفروق بين قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأبعاد	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		كا٢ الفارقة	مستوى الدلالة
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	القضايا	٩٧	٥٥,١	١٥٣	٥٥,٦	٣٣٣	٥٠,٥	٤١,٩١٥	**

** معنوي عند (٠,٠١)　　* معنوي عند (٠,٠٥)

يوضح الجدول السابق أن: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثانية. مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية خلال مراحل تحليلها".

٢. **اختبار الفرض الثاني للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال مراحل تحليلها ":**

جدول رقم (23) يوضح دلالة الفروق بين الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأبعاد	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		كا٢ الفارقة	مستوى الدلالة
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	١١١	٦٩,٤	١٩٣	٧٧,٢	٥١٦	٨٦	٢٨,٠٤٧	غير دال
٢	القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	٧٩	٦١,٨	١٤٠	٧٠	٣٦٧	٧٦,٥	٢٠,٥٤٩	غير دال
٣	إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت	٧٦	٣٩,٦	١٥٩	٥٣	٥٠٥	٧٢,٧	٧٣,٣٣٣	**
٤	الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	٧٣	٤١,٥	١١١	٤٠,٤	٣١٩	٤٨,٢	٥١,٦٧٩	**
٥	عائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	١٥٤	٨٠,٢	٢٢٤	٧٤,٧	٦٠١	٨٣,٥	١٥,٧٢٢	غير دال
	عناصر الأهداف والقيم المتصلة ككل	**٤٩٣**	**٥٨,٥**	**٨٢٧**	**٦٣,١**	**٢٣٠٨**	**٧٣,٤**	**٨٥,١١٩**	**غير دال**

** معنوي عند (٠,٠١)　　* معنوي عند (٠,٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين إجراءات سياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين أهداف سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت، والقيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت، وعائد تنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت، والأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت ككل خلال مراحل تحليلها.

مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراســـة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصـــائيا بين الأهداف والقيم المتصلة بسياسات الحماية الاجتماعية في دولة الكويت خلال مراحل تحليلها ".

٣. اختبار الفرض الثالث للدراسـة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصـائيا بين الجوانب التطبيقية لسـياسـات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع خلال مراحل تحليلها ":

جدول رقم (24) يوضح دلالة الفروق بين الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأبعاد	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		كا٢ الفارقة	مستوى الدلالة
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	التغيرات في تحســـين نوعية حياة الفئات المستفيدة	٥٤	٣٧,٥	١٢٠	٥٣,٣	٤١٤	٧٦,٧	٤٢,٧٧٢	**
٢	التغير في الأدوار والمجتمع نحو الفئات المستفيدة	٦٤	٥٠	٩٧	٤٨,٥	٣٥٩	٧٤,٨	٦٥,٨٤٣	**
٣	عــائــد التغير في الموارد على تحســـين الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع	٦١	٦٣,٦	٩١	٦٠,٧	٢٨٧	٧٩,٧	٢٠,١٥٥	غير دال
عناصر الجوانب التطبيقية ككل		**١٧٩**	**٥٠,٤**	**٣٠٨**	**٥٤,٢**	**١٠٦٠**	**٧٧,١**	**٥٩,١٢٣**	*

** معنوي عند (٠,٠١)　　* معنوي عند (٠,٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصـــائياً عند مســـتوى معنوية (٠,٠١) بين التغيرات في تحســـين نوعية حياة الفئات المستفيدة كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصـــائياً عند مســـتوى معنوية (٠,٠١) بين التغير في الأدوار والمجتمع نحو الفئات المستفيدة كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها وأثرها في المجتمع ككل كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين عائد التغير في الموارد على تحسين الحياة وطبيعة العلاقات الإنسانية في المجتمع خلال مراحل تحليلها.

مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين الجوانب التطبيقية لسياسات الحماية الاجتماعية ونتائج تنفيذها في المجتمع خلال مراحل تحليلها ".

٤. اختبار الفرض الرابع للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها خلال مراحل تحليلها":

جدول رقم (25) يوضح دلالة الفروق بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها خلال مراحل تحليلها كما يوضحها تحليل المضمون

م	المراحل / الأبعاد	الأولى (١٩٦٠-١٩٨٤) (ن=١٦)		الثانية (١٩٨٥-٢٠٠٠) (ن=٢٥)		الثالثة (٢٠٠١-٢٠١٩) (ن=٦٠)		كا٢ الفارقة	مستوى الدلالة
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	القوى المحيطة المؤثرة في سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت	٤٤	٤٥,٨	٧٣	٤٨,٧	٢١٢	٥٨,٩	٢٧,٨٢٣	**
٢	تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على وضع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية	٦٤	٥٠	١٢٧	٦٣,٥	٣٨٦	٨٠,٤	٤٥,٢٥٣	**
عناصر التفاعلات المتوقعة ككل		١٠٨	٤٧,٩	٢٠٠	٥٦,١	٥٩٨	٦٩,٦	٦٧,٧١٥	**

** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين القوى المحيطة المؤثرة في سياسات الحماية الاجتماعية في الكويت كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين تحديد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة على وضع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها ككل كما يوضحها تحليل المضمون لصالح المرحلة الثالثة.

مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا بين التفاعلات المتوقعة بين سياسات الحماية الاجتماعية والقوى المؤثرة على وضعها وتنفيذها خلال مراحل تحليلها ".

عاشراً: سياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:

توصلت الدراسة إلى سياسات بديلة مقترحة، يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات القائمة، ولقد تضمنت تلك السياسات العناصر التالية:

١. قضايا اهتمام سياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:

- الوقاية من الفقر.
- تحسين نوعية الحياة.

- تغيير فلسفة الحماية الاجتماعية من الدعم إلى التمكين.
- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري.
- تمكين الأسرة الكويتية من الاعتماد على الذات.
- تطوير البناء التشريعي والمؤسسي للحماية الاجتماعية.
- حوكمة نظام الحماية الاجتماعية.

٢. **أهداف سياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:**

الهدف الاستراتيجي: "نظام وطني للحماية الاجتماعية مبنى على الحقوق والواجبات أكثر شمولاً وتكاملاً واستدامةً" ويتفرع منه الأهداف التالية:

- تحسين المستويات المعيشية والاجتماعية للفئات الأشد فقراً فى المجتمع.
- تعزيز القدرة على التعافي من الأزمات الاقتصادية وإدارة المخاطر والتغلب عليها.
- تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري والاعتماد على الذات.

٣. **سياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:**

- إعادة التوازن إلى نظام الحماية الاجتماعية والانتقال إلى شبكة أمان اجتماعي متكاملة
- جعل شبكة الأمان الاجتماعي فعالة في الوصول إلى الأسر الأقل دخلاً.
- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء، وتغيير فلسفة النظام من الاعتماد على الدولة إلى الخروج منه من خلال تمكين الأسر الكويتية للاعتماد على الذات.
- تعزيز الشراكة والتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص) لتقليل الازدواجية في تقديم جهود وخدمات الشبكة.

٤. **القيم التي تتضمنها سياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:**

- الاستقلالية (الاعتماد على الذات).
- المواطنة.
- المسؤولية الاجتماعية.
- العدالة.
- الشفافية.

٥. **الفئات المستهدفة من سياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:**

- أفراد المجتمع الذين هم دون خط الفقر الوطني.
- محدودي الدخل المتضررين من برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.
- المتعطلون عن العمل.
- الأطفال والأيتام.
- كبار السن.
- الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المطلقات وغير المتزوجات والأرامل ومن فقدوا المعيل وأبنائهن.
- المرضى بأمراض مزمنة وغير القادرين على تحمل نفقات العلاج.
- أسر المساجين.

٦. **التأثيرات الجوهرية لسياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:**

- تحسن أوضاع الفئات المستهدفة بالحماية الاجتماعية بشكل مستمر.
- تحسن المستوى الاقتصادي للفئات المستفيدة.
- تحسن المستوى الصحي للفئات المستفيدة.
- تحول بعض المستفيدين القادرين على العمل من تلقى المساعدات إلى منتجين.
- تناقص أعداد متلقى المساعدات الاجتماعية القادرين على العمل.
- الإدماج الاجتماعي للفئات المستهدفة في المجتمع الكويتي.

- تحسين جودة خدمات ونظم وبرامج الحماية الاجتماعية.

٧. **القوى المحيطة المؤثرة في صنع وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية البديلة في دولة الكويت:**

- المستفيدين.
- المنظمات الحكومية.
- المنظمات غير الحكومية.
- القطاع الخاص.
- القادة الرسميون.

حادي عشر: توصيات الدراسة:

١. **الانتقال إلى منظومة للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وتكاملاً واستدامة**، وذلك من خلال الآتي:

- إنشاء المجلس الأعلى للحماية الاجتماعية في دولة الكويت.
- وضع استراتيجية للحماية الاجتماعية في دولة الكويت في ضوء رؤية الدولة "كويت ٢٠٣٥".
- تحسين درجة الاستهداف في برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية.
- إعادة توازن تمويل وأولويات أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية من خلال الانتقال التدريجي من الدعم غير المستهدف إلى البرامج المستهدفة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين شركاء التنمية (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص) لتقليل الازدواجية في تقديم جهود وخدمات الحماية الاجتماعية.

٢. **اعتماد نهج تنموي في نظم وبرامج الحماية الاجتماعية**، وذلك من خلال الآتي:

- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء من خلال تغيير فلسفة النظام من الاعتماد على الدولة إلى الخروج من الشبكة من خلال تمكين الأسر الكويتية للاعتماد على الذات.
- تقديم برامج متطورة لتنمية القدرات الإنسانية. وخاصة للفئات القادرة على العمل، بهدف تحويل الفئات المتلقية للمساعدات الاجتماعية، وبخاصة الإناث منهم إلى فئات منتجة.
- تمكين الفئات المستهدفة من الحصول على فرص اكتساب الدخل في مجالات إنتاجية حقيقية وضمان استدامتها.

٣. **تأسيس الأدوات التنفيذية لمنظومة الحماية الاجتماعية**، وهي:

- إنشاء صندوق الحماية الاجتماعية، يضم كل الصناديق المرتبطة بأنواع الحماية الاجتماعية، مثل: صندوق دعم العمالة الوطنية، صندوق المساعدات الاجتماعية، وغيرها).
- تطوير نظم الحماية الاجتماعية، مثل: نظام التأمين الاجتماعي، ويشمل نظام التأمين الصحي، نظام المنح الدراسية.
- تطوير برامج النظام، مثل: (برنامج التحويلات النقدية، برنامج التحويلات العينية، تأمين البطالة) وإنشاء برنامج التحويلات النقدية المشروطة، برنامج بناء المهارات.
- تطوير مشروعات الحماية الاجتماعية، مثل إعادة هيكلة نظام المساعدات الاجتماعية،

٤. **تصميم منصة الكترونية متكاملة لمنظومة الحماية الاجتماعية**، وذلك من خلال الآتي:

- تصميم نظام تكنولوجيا المعلومات لربط الجهات الحكومية ببعضها البعض وربطه مع منظمات المجتمع المدني المعنية.
- تدريب العاملين في الجهات الحكومية وغير الحكومية على استخدام النظام.
- إطلاق بوابة الكترونية لنظام وبرامج الحماية الاجتماعية.

٥. **إنشاء نظام الرصد والمتابعة والتقييم لمنظومة لحماية الاجتماعية**، وذلك من خلال الآتي:

- تصميم نظام الرصد والمتابعة والتقييم ومعالجة الشكاوى.
- تقييم برامج الحماية الاجتماعية بشكل مستمر للتأكد من أن البرامج تمتثل للمعايير وأن فوائدها تتخطى تكاليفها بالنسبة للمجتمع.
- رصد أثر إنفاق برامج الحماية الاجتماعية من قبل المستفيد وأثرها على التنمية البشرية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

حمودة، أحمد (٢٠٠٣): برامج ومشروعات رعاية الأسرة: معالم الواقع ومقومات ومكونات التطوير من منظور تنموي في دول مجلس التعاون الخليجي، الملتقى العلمي والفني للمسؤولين والمخططين لبرامج ومشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

بدوي، أحمد ذكي (١٩٩٣): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي – فرنسي – عربي، بيروت، مكتبة لبنان.

السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

طنش، أسامة علي السيد أحمد (٢٠١١): الحماية الاجتماعية في مصر، نحو سياسة اجتماعية متكاملة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١.

الأمم المتحدة، (١٩٤٨): الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نيويورك.

www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index

الأمم المتحدة، (٢٠١١): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): الحماية الاجتماعية في فلسطين، دور الزكاة، بيروت.

الأمم المتحدة، (٢٠١٥): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، بيروت، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد ٥ العدد ٢.

الأمم المتحدة، (٢٠١٩): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): إصلاح نظم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، بيروت.

البنك الدولي، (٢٠١٠): استراتيجية الحماية الاجتماعية والعمل: المرونة والإنصاف والفرص، واشنطن.

سيلفا، جوانا وآخرون (٢٠١٢): الدمج والمرونة، الطريق للأمام لشبكات الأمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، واشنطن.

حمود، حسن (٢٠٠٥): العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ورقة عمل، الجامعة اللبنانية.**www.unescwa.org**

أبو قورة، خضر عبد العظيم (٢٠١٠): الحماية الاجتماعية في واقع المجتمع المصري، دراسة استطلاعية على عينة ثنائية الأبعاد، القاهرة، معهد التخطيط القومي.

الرشيدي، عبد الونيس محمد (٢٠١٥): سياسات الحماية الإجتماعية والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية للشباب، مجلة الخدمة الأجتماعية، القاهرة، الجمعية المصرية للأخصائيين الأجتماعيين، العدد ٥٤.

عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠١٤): مقومات الحماية الاجتماعية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبد الصمد، زياد (٢٠٠٩): دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية، بيروت، هيئة تنمية المجتمع، المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية، في الفترة مابين ٢٨-٢٩ أكتوبر.

هاشم، صلاح (٢٠١٤): الحماية الاجتماعية للفقراء – قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، القاهرة، مؤسسة فريد ريش إيبرت.

صندوق النقد العربي (٢٠١٩): نافذة على طريق الإصلاح :إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي في الدول العربية.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٤): السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، القاهرة، دار الفكر العربي.

السروجي، طلعت مصطفي (٢٠١١): تمكين الفقراء – استراتيجيات بديلة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط،١.

الكردي، خالد إبراهيم حسن (٢٠١٤): ورقة علمية بعنوان الحماية الاجتماعية والتنمية في ظل المتغيرات الراهنة، مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

النملة، على بن إبراهيم (٢٠١٤): مفهوم الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ليلة، على (٢٠١٠): الأمن القومي العربي في عصر العولمة" تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الرياض، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الكتاب الثاني.

العبيدي، كاملة خميس عبد الله (٢٠٠٩): التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب قسم الاجتماع، جامعة الأسكندرية.

مجلس الأمة (١٩٦٢): دستور دولة الكويت، الكويت.

عيسى، محمد عبد الشفيع (٢٠٠٧): دور شبكات الأمان فى الحماية الاجتماعية للفقراء فى الدول العربية، القاهرة، مجلة شئون عربية.

غريب، مريم (٢٠٠٩): الحماية الاجتماعية، خدمة أم حق؟ الحوار المتمدن، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، **www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid**

منظمة العمل الدولية، (٢٠٠٥): الحماية الاجتماعية كعامل إنتاجي، جنيف، مكتب العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية، (٢٠١٤): الحماية الاجتماعية من الامتيازات إلى الحق، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، جنيف، مكتب العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية (٢٠١٠): تمويل التأمينات" نظم الحماية الاجتماعية وبيئتها الاقتصادية، مركز التدريب الدولي، جنيف، مكتب العمل الدولي.

الحديـدى، منى (٢٠١٥): سياسات الحماية الاجتماعية لرعاية وتمكين الأسرة في مصر، المؤتمر السنوي السابع عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

خزام، منى عطية (٢٠٠٤): تحليل سياسة التأمينات الاجتماعية في مصر في الفترة (١٩٣٦-٢٠٠١)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

موسي، مي محمد منير (٢٠٠٥): شبكات الحماية الاجتماعية للتغلب على آثار التصحيح الاقتصادي مع الإشارة لمصر وبعض الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس.

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (٢٠١٢-٢٠١٧): التقارير السنوية للوزارة، الكويت.

وزارة المالية (٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٦/٢٠١٧): موازنة المواطن، الكويت.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alice K, Jonson & Benson Chison (2008): Community Development, In Therry Nizrahi & Larry: Encyclopedia if Social Work (NASW) , Vol (1), Oxford, New York.

Ariel Fiszbein, et al (2014): Social protection and poverty Reducation Global patterns and some targets, World development, Volume 61.

Armando Barrientos (2011): Social protection and poverty (International Journal of Social Welfare. Vol.20(3).

David G. Gil (1973): Unravelling Social Policy, New Jersey, Schenkman Publishing.

Della Thompson (1993): The Oxford Dictionary of Current English, New York, Oxford University Press, Second Edition.

Julie L. Drolet (2014): Social Protection and Social Development, International Initiatives, Springer.

Margaret Grosh (2008): The Design and Implementation of Effective Safety Nets for Protection & Promotion, Th e World Bank, Washington DC.

Marianne S. Ulriksen& Sophie plagerson (2014): Social protection: Rethinking Rights and Duties, World development, Volume 64.

Oleholstiy (1973): Content Analysis for Social Sciences and Humanities, Reading Mass, Addison-Wesley.

نقلاً عن، طلعت مصطفى السروجي: مشكلات وقضايا خدمات الرعاية الاجتماعية كتوجهات لاستراتيجيات بحوث التخطيط الاجتماعي، دراسة لتحليل مضمون بريد الأهرام (١٩٨٠-١٩٩٩)، مجلة كلية الآداب، جامعة حلوان، العدد 5، يناير ١٩٩٩.

United Nation (2009): Economic & Social Commission for Asia & the Pacific: Sustainable Social Development in aperiod of Rapiad Challenges, Opportunties، nd policy option, New York.

United Nations (2002): Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Sustainable Social Development in a Period of Rapid Globalization: Challenges, Opportunities, and Policy Options" New York.

United Nations (2009): Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), "Integrated Social Policy: Visions and Strategies in Arab Counties (Report II)", New York, 21.

United Nations (2001): Economic and Social Council: Enhancing Social Protection and Reducing Vulnerability in a Globalizing World, New York.

WWW.gsdrc.org/go/topic-guides/socialProtection.

www.prosperity.com:Legatum Prosperity Index .

Zitha Mokomane (2013): Social Protection Mechanism to Pradect Poor Famillies in Sub- saharanm A Study Published in the International Journal of Social Welfare, United Kingdom, Vol 22.